دولة فلسطين

دراسة حول

مدى تضمين عملية التخطيط التنموي والخطط التنموية للبلدات والمدن الفلسطينية لمفاهيم وآليات النزاهة والشفافية و مكافحة الفساد.

شباط 2023

تنويه

نفذت هذه الدراسة من قبل الباحثة عندليب العطاونة وبالشراكة ما بين هيئة مكافحة الفساد ووزارة الحكم المحلي. ان النتائج و/أو التوصيات و/أو الأفكار الواردة فيها لا تعبر بالضرورة عن موقف هيئة مكافحة الفساد او وزارة الحكم المحلي.

تم تمويل هذه الدراسة بتمويل مشكور من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

المحتويات

الملخص 4

الفصل الأول 6

1.1.مقدمة: 6

2.1. الهدف العام للدراسة: 7

3.1. منهجية الدراسة 8

4.1.مؤشرات النزاهة والشفافية ومنع الفساد في عملية التخطيط للهيئات المحلية 9

5.1. الأبعاد الرئيسية لقياس مؤشرات النزاهة والشفافية: 9

6.1. مؤشرات القياس للنزاهة والشفافية في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي وعملية التخطيط: 10

الفصل الثاني 12

1.2. تحليل النتائج: 12

1.1.2. تحليل دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للبلدات والمدن الفلسطينية: 12

2.1.2. التحليل الميداني لعملية التخطيط(تطبيق المؤشرات): 23

3.1.2. تحليل وثائق الخطط التنموية الاستراتيجية للبلدات والمدن الفلسطينية: 43

الفصل الثالث 48

1.3. النتائج: 48

2.3. التوصيات: 50

الملاحق: 53

الملخص

هدفت الدراسة لتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والبيئة الطاردة للفساد في عملية التخطيط التنموي على المستويات المحلية في دولة فلسطين، وذلك حتى تكون هذه المفاهيم وما تعكسه من أهداف وإجراءات عمل حاضرة في سياق نظام عمل مأسسة الهيئات المحلية في دولة فلسطين. حيث تم إجراء الدراسة في الفترة الواقعة بين شهر تشرين الثاني 2022 و شهر شباط 2023.

اعتمدت منهجية الدراسة في على الوصف والتحليل من خلال التركيز على الأسلوب الكمي والكيفي, حيث تم عقد مقابلات غير منتظمة مع العديد من الجهات ذات العلاقة بعملية التخطيط, مراجعة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ودليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية وذلك لتصميم مؤشرات لفحص النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في الخطط التنموية.

حيث تم دراسة دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية وفحص خطوات عملية التخطيط ومدى تكاملها مع مفاهيم منظومة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد إضافة الى دراسة عينة مكونة من 15 خطة تنموية لوحدات الحكم المحلي المحافظات الشمالية والجنوبية, كما تم تطبيق مؤشرات الشفافية والنزاهة على 4 مدن وبلدات فلسطينية (مدينة حلحول، مدينة يطا، مدينة غزة، قرية دار صلاح).

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها : لم يتضمن دليل التخطيط على مواد تشير بشكل مباشر لتبني مبادئ مكافحة الفساد أو تدريبات أو مواد إعلامية أثناء عملية التخطيط تتعلق بالقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد ومكافحته أو تم الإشارة لها بشكل مباشر ضمن ورشات العمل والورشات المجتمعية المختلفة بقضايا الفساد وآليات مكافحته.

بالغالب الهيئات المحلية لم تعتمد كافة وسائل الترويج المقترحة في الدليل وركزت في عملية الترويج على الصفحات الرسمية الخاصة بها للإعلان عن اللقاءات المجتمعية، كما لم تقم غالب البلديات بنشر كافة مخرجات عملية التخطيط مكتفية بنشر الإعلان عن اللقاء وبعض أخبار الأنشطة، والصيغة النهائية للخط التنموية، وملخص الموازنة. وعليه فان هذا يدل على عدم وصول المواطنين بالشكل الحقيقي لحقهم في الحصول على كافة المعلومات والمخرجات الخاصة بعملية التخطيط. على الرغم من أن دليل التخطيط يتضمن خطة ترويج متكاملة تحث وتحفز الهيئات المحلية ولجان العمل على نشر كافة المعلومات، ويؤكد على توثيق كافة المخرجات.

وان دليل التخطيط يتضمن بشكل اختياري على أدوات لفحص أركان المساءلة المجتمعية قبل البدء وأثناء عملية التخطيط، من خلال قائمة الفحص الإرشادية للإجراءات الخاصة بالمساءلة المجتمعية. كما تبين وجود نظام للشكاوى في دليل التخطيط التنموي ولكنه بحاجة لتطوير وتفعيل وربطه بضمان جودة مخرجات عملية التخطيط، إن وجود النظام لم يكن كافي لتوفير وسيلة حقيقية للمواطنين لتوصيل شكواهم أو اعتراضهم.

لم يتضمن دليل التخطيط أو عمل الهيئات المحلية على أي بنود تتعلق بإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط أو في عمل الهيئات المحلية، وذلك بسبب حداثة مفهوم إدارة المخاطر وعدم المعرفة الكافية به.

يتضمن الدليل على وجود أداة اختيارية للرقابة والتدقيق على عدالة البرامج /المشاريع وحساسيتها للفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط. و لم يتضمن دليل التخطيط على توجيهات ملزمة باستخدام القانون في عملية الشراء والتوريدات, بينما تبين أن جميع الهيئات المحلية ملتزمة بقانون الشراء الفلسطيني في العمل.

لم يتضمن الدليل على إشارات تلزم العمل بأنظمة الهدايا والإفصاح عن تضارب المصالح كأحد الأنظمة المساندة لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته, حيث لم يتم تعميم الالتزام بنظام الفصاح عن تضارب المصالح من قبل جهات الاختصاص على الهيئات المحلية.

تلخصت أهم توصيات الدراسة بما يلي:

ضرورة تدريب الهيئات المحلية واللجان التنموية المختلفة على كافة الموضوعات المتعلقة بمبادئ النزاهة والشفافية ومنع الوقوع في الفساد المتمثلة بقانون مكافحة الفساد رقم (1) للعام 2005 وتعديلاته، والأنظمة المساندة له (نظامي الهدايا والإفصاح عن تضارب المصالح). و أن يتضمن الدليل في المرحلة الأولى من عملية التخطيط على مواد توعوية وتدريبات للجان المختلفة حول قضايا مكافحة الفساد، وان يحث الدليل في خطته الترويجية والورشات التوجيهية والمجتمعية المختلفة حول موضوع قضايا مكافحة الفساد.

التعاون بين الهيئة لمكافحة الفساد و وزارة الحكم المحلي على تضمين التعديلات المقترحة في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي من اجل تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومنع الوقوع في الفساد. والعمل على رفع مستوى وعي الهيئات المحلية والمواطنين من خلال عمل منشورات ومواد إعلامية موجهة للهيئات المحلية تتعلق بموضوع مبادئ النزاهة والشفافية ومنع الوقوع في الفساد، مع التركيز على ذلك فترة عملية التخطيط التنموي. العمل على تعزيز معرفة الهيئات المحلية باليات إدارة مخاطر الفساد في عملها وأثناء عملية التخطيط و الحد من الأخطاء الشائعة والتي جزء منها سببه غياب الشفافية والنزاهة في الخطط التنموية , إضافة الى إن تضمين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد القطاعية وعبر القطاعية القادمة على تدخلات وأنشطة تسهم في تعزيز النزاهة والشفافية في الهيئات المحلية.

تكريس وتفعيل عمل وحدات الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية للقيام بدورها في المساءلة المانعة من الوقوع في شبهات الفساد. و أن يتم العمل على تدريب الهيئات المحلية على مدونة السلوك وإلزامهم بتنفيذ الإجراءات والسياسات المدرجة بها.

وأخيرا تطبيق نموذج على مجموعة من البلديات والمجالس القروية بعد تضمين التعديلات المقترحة على دليل التخطيط للتأكد من قدرتها على تحقيق وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومنع الوقوع في الفساد.

الفصل الأول

1.1. مقدمة:

تواجه المدن والبلدات الفلسطينية العديد من التحديات والتي تؤثر سلبا على مختلف نواحي الحياة وأهمها الاقتصادية والاجتماعية، ولكون الهيئات المحلية الفلسطينية هي المؤسسات ذات الصلة المباشرة مع المواطنين فانه يقع على عاتقها الحمل الأكبر في مواجهة التحديات والعمل على توفير حياة أفضل للمواطنين من خلال السعي لتحقيق تنمية مستدامة وتوفير خدمات متميزة.

وفي ظل محدودية الموارد الذاتية وكبر حجم التحديات والاحتياجات، تصبح عملية التخطيط التنموي على المستوى المحلي احتياجا ملحا على المستوى العالمي بشكل عام، وعلى المستوى الفلسطيني بشكل خاص .ولأهمية التخطيط التنموي المحلي، ولكونه أداة ناجحة تساعد في تحديد الأولويات والأهداف التنموية للهيئات المحلية؛ ارتأت وزارة الحكم المحلي ضرورة توضيح وتوحيد مفهوم ومنهجية تحضير وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط التنموية في الهيئات المحلية الفلسطينية (دليل التخطيط ,2021)[1].

وعليه فان المشاركة المجتمعية هي أساس نجاح الهيئات المحلية، وبقدر ما تتوفر علاقة انسجام وتوافق بين الهيئات المحلية والمجتمع المحلي كلما كانت الأمور تسير بشكل أفضل، وكلما تفهم المجلس احتياجات المجتمع كلما كان هناك تفهم في المجتمع المحلي لأولويات وعمل المجلس (الحكم المحلي,2010).[2]

إنّ الهدف الاستراتيجي لأعمال الهيئات هو تنمية المجتمع المحلي، وتوفير خدمات البنية التحتية وتطويرها بصورة مطردة، من خلال اتباع أساليب ديموقراطية تعتمد على المشاركة والشفافية في نطاق الهيئات المحلية، والمجتمع المحلي، والمؤسسات العامة، والخاصة وكاستنتاج أساسي، يعتمد تحقيق النزاهة، والشفافية، ومكافحة الفساد في الهيئات المحلية(الداعور,2008).[3]

أصبح مفهوم النزاهة والشفافية غاية في الأهمية في مكافحة الفساد، وإنشاء بيئة مناسبة وممارسات تعكس الاحتياجات المباشرة وغير المباشرة للمستفيدين من خدمات الهيئات المحلية حيث تخلق النزاهة والشفافية مكانًا يتيح للجميع المشاركة بشكل مثمر وإيجابي في الفرص التي توفرها مدينتهم بصرف النظر عن قدراتهم المالية وجنسهم وعمرهم ودينهم وعرقهم، وهذا يخلق فرصًا أكثر للفئات المهمشة لتتمكن من الحصول على فرص العمل أو الاستثمار في المشاريع الريادية (هيئة مكافحة الفساد,2018)[4]. ومن خلال الشفافية يتم استبعاد وإزالة أي تشكيك أو خداع أو غموض، واستبدالها بمبدأ الوضوح الذي يعطي الحق للمواطنين في معرفة المعلومات والاطلاع على البيانات بما يخص عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات والتشريعات، وتتم الشفافية عن طريق وضع مبادئ ومقاييس، تعمل على تعزيز الوضوح وسهولة الفهم لما يحارب الفساد.

---

[1]., وزارة الحكم المحلي (2021) :دليل التخطيط التنموي المحلي المحدث(SPIP) .

[2] الحكم المحلي (2010): المشاركة المجتمعية بسؤوليه تساعد على خدمة أفضل وتحقيق تنمية محلية، فلسطين ورقة بحثية.

[3] إسلام الداعور (2008)، مدى تطبيق معايير الحوكمة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل.

[4]هيئة مكافحة الفساد، (2018): النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات وترخيص الأبنية والمنشآت في الهيئات المحلية.

واستكمالاً لإطار مذكرة التفاهم الثنائية القائمة بين وزارة الحكم المحلي وهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، والجهود المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لمكافحة الفساد والشفافية من خلال تعزيز النزاهة والشفافية ومنع الفساد في قطاع الحكم المحلي، عملية تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد في قطاع الحكم المحلي، مع استهداف الوحدة الحكومية المحلية (LGUs[5]) على وجه التحديد. بالإضافة إلى زيادة وعي المواطنين وموظفي وحدة الحكم المحلي وممثلي المجتمع المدني بالتعاون الوثيق مع وزارة الحكم المحلي لمكافحة الفساد.

وعليه جاءت الحاجة لدراسة موائمة خطط التنمية المحلية المعروفة باسم الخطط التنموية الاستراتيجية (SDIP[6]) وخطط الاستثمار الرأسمالي السنوية (ACIP's)[7] تجاه مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد.

2.1. الهدف العام للدراسة:

تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والبيئة الطاردة للفساد في عملية التخطيط التنموي على المستويات المحلية في دولة فلسطين، وذلك حتى تكون هذه المفاهيم وما تعكسه من أهداف وإجراءات عمل حاضرة في سياق نظام عمل مأسسة الهيئات المحلية في دولة فلسطين.

الأهداف الفرعية

- التحقق من مدى موائمة إجراءات وأنظمة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد ضمن الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومدى تكاملها مع دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية.
- فحص مدى تضمين مفاهيم الخطة التنموية للبلدات والمدن الفلسطينية 2018-2021 لمفاهيم النزاهة والشفافية ومنع الفساد.
- الاطلاع على مجريات عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي للبلدات والمدن الفلسطينية في 2018 لمفاهيم النزاهة والشفافية ومنع الفساد.

[5] LGUs Local Government Unites.

[6] SDIP strategic development and investment planning (SDIP) for Palestinian

[7] (ACIPs) Annual Capital Investment Plan

3.1. منهجية الدراسة

- عقد مقابلات غير منتظمة مع العديد من الجهات ذات العلاقة بعملية التخطيط بما يشمل موظفي صندوق تطوير الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي، هيئة مكافحة الفساد، وكذلك خبراء التخطيط من الشركات الاستشارية.
- مراجعة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ودليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية.
- تصميم مؤشرات لفحص النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في الخطط التنموية بالاستناد الى دليل التخطيط التنموي والاستراتيجيات والتداخلات في الخطة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- دراسة دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية وفحص خطوات عملية التخطيط ومدى تكاملها مع مفاهيم منظومة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
- دراسة عينة مكونة من 15 خطة لوحدات الحكم المحلي المصنفة ا، ب، ج من المحافظات الشمالية والجنوبية، وملحقاتها لفحص حساسية هذه الخطة لمفاهيم النزاهة والشفافية ومنع الفساد، ودراسة الخطوات جميعها وكذلك المشاريع المقترحة والقضايا التنموية.
- تطبيق مؤشرات الشفافية والنزاهة على 4 مدن وبلدات فلسطينية (مدينة حلحول، مدينة يطا، مدينة غزة، قرية دار صلاح).

عينة الهيئات المحلية التي تشملها الدراسة

تشمل هذه الدراسة عينة من المدن، البلدات، القرى في الأراضي الفلسطينية وهي على النحو التالي:

جدول (1) يبين عينة الدراسة من المدن والبلدات:

البلديات والمجالس القروية								
	اسم البلدية	التصنيف	اسم البلدية	التصنيف	اسم البلدية	التصنيف	اسم البلدية	التصنيف
بلديات	حلحول	ب	يطا	ب	رفح	أ	خان يونس	أ
	غزة	أ	سيلة الحارثية	ج	عنبتا	ب	أريحا	أ
	سبسطيا	ج	بيتونيا	ب	حوسان	مجلس قروي	الدوحة	ج
مجالس قروية	أبو العسجا		دار صلاح	مجلس قروي	الصرة	مجلس قروي		

4.1. مؤشرات النزاهة والشفافية ومنع الفساد في عملية التخطيط للهيئات المحلية

سيتم فحص مبادئ الشفافية والنزاهة في عملية التخطيط والخطط التنموية تبعا لقياس المؤشرات التالية:

- الحق في الحصول على المعلومات وأليات التنفيذ، منذ البدء بعملية التخطيط بهدف المشاركة الفاعلة لكافة الفئات في كافة مراحل العمل على إعداد الخطة وصولا لمرحلة التنفيذ.
- حق المواطنين في الاطلاع على كافة الأنشطة المنفذة خلال عملية التخطيط وإعطاء الملاحظات عليها، والأخذ بتلك الملاحظات.
- حق المواطنين بتقديم الشكوى أثناء عملية التخطيط والأخذ بتلك الشكوى على محمل الجد من خلال متابعتها ومعالجتها.
- حق المواطنين بالتزام الهيئة المحلية باعتماد الأولويات التي تم التوصل لها من قبل المشاركين في عملية التخطيط.
- حق المواطنين بإعلامهم بتنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة التنموية ومشاركة الفئات الممثلة للمجتمع المحلي في عملية التنفيذ للمشاريع.
- سهولة وصول المعلومات للمواطنين دون الحاجة للسؤال من اجل الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة مراحل عملية التخطيط.
- المعلومات المتاحة ذات جدوى يحصلون عليها بدون تكلفة عالية، المعلومات صحيحة شاملة وكاملة.
- وجود إجراءات واضحة ومكتوبة لدى الهيئات المحلية لعملية التخطيط التنموي.
- وجود مدونة سلوك خاصة بالموظفين في الهيئات المحلية تعمل على ترسيخ مبادئ السلوكيات العالية، واتباع الأخلاق الحميدة في ممارسات العمل على إعداد الخطط التنموية.

5.1. الأبعاد الرئيسية لقياس مؤشرات النزاهة والشفافية:

سيتم قياس المؤشرات تبعاً للمراحل الخمسة لعملية التخطيط المضمنة في دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية SDIP, للبلديات و ACIP للمجالس القروية من خلال موائمتها مع الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد:

- **المرحلة الأولى:** (التنظيم والتحليل) التهيئة والإعداد، تشخيص الوضع القائم.
- **المرحلة الثانية:** (الإطار التنموي) تحديد الاستراتيجيات التنموية، تحضير وثيقة الإطار التنموي.
- **المرحلة الثالثة:** (خطط التنفيذ والمتابعة والتقييم) إعداد خطط التنفيذ، خطط المتابعة والتقييم.
- **المرحلة الرابعة:** (أليات التنفيذ) إجراءات التنفيذ، حشد الموارد وبناء الشراكات.
- **المرحلة الخامسة:**(تقييم وإعداد الخطط السنوية) متابعة وتقييم واطلاع، الخطط السنوية القادمة.

6.1. مؤشرات القياس للنزاهة والشفافية في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي وعملية التخطيط:

مدرج أدناه مؤشرات فحص النزاهة والشفافية ومنع الفساد في دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية بالاستناد إلى التدخلات والاستراتيجيات المدرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

جدول رقم (2) يبين مؤشرات فحص النزاهة والشفافية ومنع الفساد في دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية:

#	المؤشر
	الحق في الحصول على المعلومات وأليات التنفيذ
.1	يركز الدليل على تنفيذ الترويج الإعلامي بشكل (مرئي، مسموع، مكتوب) عن عملية التخطيط والأنشطة المرتبطة بها.
.2	يشير الدليل لضرورة نشر معلومات حول الأنشطة والمخرجات لعملية التخطيط دورياً، أثناء عملية التخطيط أو بشكل الكتروني.
.3	إدراج بند في الدليل لعمل تقارير دورية عن حول مخرجات عملية التخطيط.
.4	يبين الدليل كيفية معالجة الملاحظات المدرجة من الجمهور.
	النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في عملية التخطيط لدى الهيئات المحلية
.5	يتضمن الدليل توضيح لمدى تحقيق مبادئ الشفافية والنزاهة في عملية التخطيط.
.6	يتضمن الدليل إشارة لضرورة تبني منظومة مكافحة الفساد وفلسفتها في إعداد الخطط التنموية.
.7	تضمن الدليل التخطيط على تنفيذ برامج تدريبية إرشادية حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.
.8	تضمن الدليل توجيه للهيئة المحلية بوجود مواد إعلانية توعوية أو منشورات متخصصة بقضايا الفساد ومكافحته وتعزيز قيم النزاهة وأسس الشفافية لعملية التخطيط.
.9	حث الدليل على الإشارة ضمن ورشات العمل حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.
.10	حث الدليل على تدريب اللجان العاملة في التخطيط في مواضيع الشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد.
	نظام الرقابة
.11	وجود نظام تدقيق للمشاريع داخل الخطة التنموية من خلال دائرة الرقابة الداخلية.
.12	يتضمن الدليل ما يلزم الهيئات المحلية بملاحظات الدائرة الرقابية الداخلية عند تنفيذ المشاريع.
.13	يتضمن الدليل مواد للتأكيد على إعداد خطة متابعة وتقييم للخطط التنموية.
.14	شجع الدليل وجود لجنة داخلية من المجتمع المحلي والهيئة المحلية للمتابعة والتقييم للخطط التنموية.
	نظام الهدايا
.15	يحث الدليل على تجنب تلقي أي هدايا عينية فترة العمل على إعداد الخطة التنموية
	نظام الشكاوى والاعتراض
.16	تضمن دليل التخطيط التنموي على وجود نظام للشكاوى والاعتراض.
.17	حث الدليل على تشكيل لجنة لمتابعة الشكاوى والاعتراضات.
.18	شجع الدليل على إعداد سجل بحالات عن الشكاوى وكيفية معالجتها.

.19	وجود نظام الكتروني لتقديم الشكوى والاعتراضات.
إدارة مخاطر الفساد	
.20	تضمن دليل التخطيط التنموي مواد لإدارة مخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في عملية التخطيط.
.21	أكد الدليل على تشكيل لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لدراسة وإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط.
مدونة السلوك	
.22	حث الدليل على الالتزام بمدونة السلوك وقواعد الحوكمة أثناء عملية إعداد الخطط التنموية من قبل موظفي الهيئة المحلية.
الهدف 16 للتنمية المستدامة (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد)	
.23	يتضمن الدليل إجراءات واضحة لإشراك جميع فئات المواطنين في عملية التخطيط.
.24	يتضمن الدليل توجيهات محددة لفحص القضايا المجتمعية الخاصة بكل الفئات المجتمعية.
.25	يتضمن الدليل على وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة البرامج /المشاريع وحساسيتها للفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط.
النوع الاجتماعي	
.26	يتضمن الدليل إجراءات لإشراك وتفعيل النوع الاجتماعي في عملية التخطيط.
.27	يتضمن الدليل وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة النوع الاجتماعي في مخرجات عملية التخطيط.
نظام الشراء	
.28	يتضمن الدليل توجيهات ملزمة لاستخدام قانون الشراء العام
.29	يتضمن الدليل الإشارة لوجود دليل إجراءات للمشتريات ونظام للشراء في الهيئة المحلية متوفق مع قانون الشراء العام
تضارب المصالح	
.30	يتضمن الدليل إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح في عملية التخطيط.

الفصل الثاني

1.2. تحليل النتائج:

مدرج أدناه تحليل النتائج لفحص المؤشرات لدليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية، دراسة عينة مكونة من 15 خطة هيئة محلية (بلديات مصنفة ا، ب، ج) ومجالس قروية من المحافظات الشمالية والجنوبية، وملحقاتها لفحص مدى استجابة هذه الخطط لمفاهيم النزاهة والشفافية ومنع الفساد، ودراسة خطوات إعداد الخطة جميعها وكذلك المشاريع المقترحة والقضايا التنموية، وتطبيق مؤشرات الشفافية والنزاهة على 4 هيئات محلية من عينة الدراسة وهي (مدينة حلحول، مدينة يطا، مدينة غزة، قرية دار صلاح).

1.1.2. تحليل دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية:

تبعا لتحليل مؤشرات النزاهة والشفافية ومنع الفساد في دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية بالاستناد إلى التدخلات والاستراتيجيات المدرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تبين الأتي:

الحق في الحصول على المعلومات وآليات التنفيذ، إن دليل التخطيط التنموي للبلدات والمدن الفلسطينية يتضمن خطة ترويج متكاملة تحث وتحفز الهيئات المحلية ولجان العمل على نشر كافة المعلومات والأنشطة المتعلقة بكل مراحل عملية التخطيط بشكل (مرئي، مسموع، مكتوب), وانه يؤكد على توثيق كافة المخرجات بشكل مكتوب والعمل على مشاركتها من خلال التسلسل المنتظم لعملية التخطيط و تنظيم الورشات المجتمعية المتعددة والمختلفة, إضافة الى أنه يؤكد على الأخذ بالملاحظات المقدمة من الجمهور بعدة طرق (الورشات المجتمعية, التعليقات والتعقيبات على الصفحات الإلكترونية).

النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في عملية التخطيط لدى الهيئات المحلية: يتضمن دليل التخطيط في جميع إجراءاته ومراحله العمل على تحقيق مبادئ الشفافية والنزاهة، من خلال النشر والأعلام لكافة الأنشطة والمخرجات والحث على المشاركة المجتمعية الفاعلة لكافة مراحل عملية التخطيط. كما ويشير الدليل بشكل اختياري الى فحص أركان المساءلة المجتمعية قبل البدء وأثناء عملية التخطيط، وذلك من خلال قائمة الفحص الإرشادية للإجراءات الخاصة بالمساءلة المجتمعية أثناء عملية التخطيط، لكنه لا يتضمن على مواد تشير بشكل مباشر لتبني مبادئ مكافحة الفساد أو تدريبات تتعلق بمبادئ مكافحة الفساد أو مواد إعلامية أثناء عملية التخطيط تتعلق بالقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد ومكافحته أو الإشارة بشكل مباشر ضمن ورشات العمل والورشات المجتمعية المختلفة بقضايا الفساد ومكافحته.

نظام الرقابة: لا ينص الدليل على تدخل أو إجراء واضح لدائرة الرقابة الداخلية في الهيئة المحلية اتجاه المشاريع التي يتم تحديدها في الخطة التنموية، أو الإشارة لوجود أو استخدام دليل إجراءات للمشتريات أو نظام مشتريات أو وجود خطة توريدات، لكنه يتضمن على أداة لإعداد خطة تنفيذ سنوية للمشاريع، وخطة رباعية، إضافة الى خطة متابعة وتقييم للخطط التنموية.

كما تضمن دليل التخطيط على آليات اختيارية تعزز المشاركة المجتمعية لمتابعة وتقييم الخطط التنموية من خلال اجتماعات دورية لمناقشة التقدم على مستوى الخطة والمؤشرات المرتبطة بالنتائج المرجوة، واقتراح كيفية معالجة الانحرافات المتعلقة بالتنفيذ ومساءلة الجهات المناط بها تنفيذ الخطة ومن خلال تقييم الخطط وقياس رضا الأهالي عن مستوى إنجاز مكونات البرامج/المشاريع، إما بالطريقة الإلكترونية خاصة من خلال وسائل التواصل المجتمعي صفحة الفيسبوك الخاصة بالهيئة المحلية أو من خلال لقاء عام سنويا على الأقل.

نظام الهدايا: لا يتضمن دليل التخطيط على أي بنود تتعلق بتطبيق نظام الهدايا الصادر بموجب قرار رقم (1) لسنة 2019

نظام الشكاوى والاعتراض: يشير الدليل في مرحلة الإطلاق لعملية التخطط التنموية ومن خلال اللقاء المجتمعي الأول الى ضرورة الإعلان عن وجود نظام شكاوى، ولكن لم يتضمن دليل التخطيط على بنود أو أدوات لتشكيل لجنة لمتابعة الشكاوى والاعتراضات، وإنما أشار الى اختيار شخص أو أكثر مسؤول عن نظام الشكاوى والاعتراضات من داخل أعضاء لجنة أصحاب العلاقة ولكن التوصيات والقرارات الصادرة عن وحدة الشكاوى غير ملزمة، لم يتضمن دليل التخطيط على إعداد سجل بحالات عن الشكاوى وكيفية معالجتها.

كما ولم يشير الدليل لوجود نظام الكتروني لتقديم الشكوى والاعتراضات وإنما أشار بشكل عام عن وجود نظام الشكاوى.

إدارة مخاطر الفساد: لا يتضمن دليل التخطيط على مواد أو أدوات لتشكيل لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لإدارة مخاطر الفساد أثناء عملية التخطيط.

مدونة السلوك: لا يتضمن دليل التخطيط على بنود تحث على الالتزام بمدونة السلوك وقواعد الحوكمة أثناء عملية إعداد الخطط التنموية من قبل موظفي الهيئة المحلية.

(التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد): يتضمن دليل التخطيط إجراءات واضحة لإشراك المجتمع المحلي بكافة شرائحه في جميع مراحل عملية التخطيط ويحث على ذلك من خلال كافة الأدوات ووسائل الترويج، حتى المغتربين فقد حث الدليل على ضرورة استخدام آليات مختلفة لتشجيع أبناء المدينة/البلدة المغتربين على دعم الخطة.

ولكنه لا يتضمن الدليل على توجيهات محددة لفحص القضايا المجتمعية الخاصة بكل الفئات المجتمعية وإنما يعتمد في ترتيب تلك الأولويات من خلال المشاركة المجتمعية والتصويت عليها بشكل مباشر مع الإشارة والحث من خلال الدليل على ضمان مشاركة كافة الفئات المجتمعية بشكل عادل من خلال اشتراط مشاركة النساء والشباب بنسبة 30%. يتضمن الدليل على وجود أداة اختيارية للرقابة والتدقيق على عدالة البرامج /المشاريع وحساسيتها للفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط ولكنها غير ملزمة.

النوع الاجتماعي: يتضمن الدليل وضمن جميع مراحل عملية التخطيط إجراءات وأدوات لإشراك وتفعيل النوع الاجتماعي تبدأ بوجود بند في كشف الحضور يبين جنس المشاركين والفئة العمرية لهم، وتضمين الدليل على مواد ترويجية تهتم بمشاركة النوع

الاجتماعي تنتهي بوجود أدوات لفحص المشاريع والقضايا ومدى حساسيتها للنوع الاجتماعي مثال أداة رقم 11.3 ، ولكن تلك الأدوات بالغالب اختياريه وعليه لابد من وجود اليات ملزمة تضمن تحقق ذلك.

نظام الشراء : لم يتضمن الدليل توجيهات ملزمة باستخدام القانون في عملية الشراء (نظام المشتريات الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2014م بنظام الشراء العام) والتوريدات وإنما تضمن الدليل تصنيف للمشاريع إلى مؤكد ومحتمل ومتمنى، وكذلك توضيح للممول المحتمل للمشاريع بدون التأكيد على كيفية إدارة عملية التعاقد مع منفذي المشاريع والمرجعية القانونية لذلك، كما انه لا يتضمن على أية إشارة لوجود أو استخدام دليل إجراءات للمشتريات أو نظام مشتريات أو وجود خطة توريدات.

تضارب المصالح: لا يوجد إشارة في دليل التخطيط لمنع نظام الإفصاح عن تضارب المصالح الصادر بموجب قرار رقم (1) لسنة 2020 تضارب المصالح في عملية التخطيط، وإنما يوجد شروط وتعليمات لكيفية اختيار المشاريع من الأولويات التنموية ضمن الخطط السنوية والرباعية.

يمكن الاطلاع أدناه على الجدول الخاص بتحليل مؤشرات النزاهة والشفافية ومنع الفساد في دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية بالاستناد إلى التدخلات والاستراتيجيات المدرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

جدول رقم (3) يبين تحليل مؤشرات النزاهة والشفافية ومنع الفساد في دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية:

تحليل مؤشرات النزاهة والشفافية ومنع الفساد في دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية بالاستناد إلى التدخلات والاستراتيجيات المدرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

#	المؤشر	فحص المؤشر
الحق في الحصول على المعلومات وأليات التنفيذ		
1	يركز الدليل على تنفيذ الترويج الإعلامي بشكل (مرئي، مسموع، مكتوب) عن عملية التخطيط والأنشطة المرتبطة بها.	يتضمن دليل التخطيط التنموي للبلدات والمدن خطة ترويج متكاملة تحث وتحفز الهيئات المحلية على نشر كافة المعلومات والأنشطة المتعلقة بجميع مراحل عملية التخطيط بشكل (مرئي، مسموع، مكتوب). كما يحث الدليل على إنشاء صفحة الكترونية يتم تغذيتها بشكل مستمر حول عملية التخطيط والأنشطة المرتبطة به. (يمكن مراجعة صفحة 24, 25, 32, 61. الخ في دليل التخطيط التنموي).
2	يشير الدليل لضرورة نشر معلومات حول الأنشطة والمخرجات لعملية التخطيط دورياً، أثناء عملية التخطيط أو بشكل الكتروني.	يؤكد دليل التخطيط على أهمية نشر المعلومات الخاصة بأنشطة ومخرجات الخطة كما ورد في الدليل أدناه: • يؤكد الدليل على ضروري الإعلان عن مرحلة التهيئة والإعداد وتشكيل اللجان مبكرا والترويج لها عبر وسائل التواصل الإلكتروني ولوحات الإعلان لتعزيز المساءلة وإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة. • يؤكد الدليل على ضرورة الإعلان بعد اكتمال مرحلة التهيئة والإعداد، حيث يقوم مجلس الهيئة المحلية وفريق التخطيط الأساسي بنشر نتائج مرحلة التهيئة والإعداد وخاصة تشكيلة اللجان المختلفة على مواقع التواصل المختلفة الخاصة بالهيئة المحلية وعلى لوحاتها الإعلانية، أو مواقع التواصل الاجتماعية الخاصة بإعداد الخطة وصفحات التواصل الإلكتروني وغيرها.

		• يؤكد الدليل على نشر التقرير التشخيصي على المواقع الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة المحلية وغيرها لكافة مراحل العمل.
3	إدراج بند في الدليل لعمل تقارير دورية عن حول مخرجات عملية التخطيط.	بتضمن دليل التخطيط التنموي على بنود لحث جميع المشاركين في عملية التخطيط على إعداد تقارير دورية وتوثيق كافة اللقاءات مدرج بعض النصوص الواردة في الدليل: • تقوم نواة فريق التخطيط الأساسي بتحضير تقرير يوثق مجريات اللقاء وما نتج عنه من توصيات ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الرسمية. • يتم توثيق كافة الاجتماعات الخاصة باللجان في المجالات التنموية من خلال نماذج محاضر خاصة من أجل شفافية النقاش وتبادل المعلومات مع باقي اللجان، ويمكن أن يتم نشرها من خلال موقع الهيئة المحلية وصفحات التواصل الاجتماعي.
4	يبين الدليل كيفية معالجة الملاحظات المدرجة من الجمهور.	يتضمن الدليل على بند ينص على عرض كافة مخرجات عملية التخطيط واخذ الملاحظات المجتمعية وتضمينها مدرج أدناه بعض النصوص الواردة في الدليل والتي تحث على ذلك: • وضع صندوق شفاف يحمل شعار (شارك بأفكارك لعمار يذكر اسم البلدية، مثال عمار يا سموع) يوزع في عدة أماكن يتواجد فيها أهل المدينة/البلدة غير مبنى الهيئة المحلية حتى يتيح المجال لجميع الناس المشاركة في أفكار هدفها تنمية البلدة. حسب ما هو مدرج في الدليل فان عملية التخطيط تتضمن عدة لقاءات وورش تضم المجتمع المحلي من منطلق عرض مخرجات كل مرحلة، والأخذ بالتوصيات من المجتمع في تلك اللقاءات. يحث دليل التخطيط التنموي على نشر كافة المخرجات للمجتمع المحلي على الموقع الإلكتروني والأخذ بملاحظات المجتمع المحلي حسب ما ورد في النص التالي: • يتم نشر نتائج اختيار القضايا التنموية على صفحات التواصل الإلكتروني المختلفة، وذلك الاطلاع الغير عليها واستلام ملاحظاتهم) يمكن طرح القضايا التنموية على المواطنين من خلال استخدام أسلوب استطلاع الرأي الإلكتروني وسؤالهم بشكل مباشر للتأكد من التوافق العام عليها / كما يمكن دعوة المواطنين للتصويت عليها لمدة 3 أيام ومقارنة نتائج الاستطلاع بنتائج ورشة العمل الأولى وهذا يحقق أركان الشفافية والمشاركة والاستجابة.) • يتم عرض الرؤية على المجتمع المحلي باستخدام وسائل التواصل المجتمعي من أجل الحصول على أراء المواطنين من مختلف الفئات فيها، يمكن استخدام أسلوب وصيغة سؤال تفاعلي معين

		عبر صفحة الهيئة المحلية وصفحات التواصل الاجتماعي وأخذ ردود أفعال المواطنين للتأكد من اتفاقهم على الرؤية ومشاركتها معهم، نقاش التعديلات المقترحة على الرؤية خلال ورشة العمل الثانية.
النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في عملية التخطيط لدى الهيئات المحلية		
5	يتضمن الدليل توضيح لمدى تحقيق مبادئ الشفافية والنزاهة في عملية التخطيط.	يتضمن الدليل في كل إجراءاته على تحقيق مبادئ الشفافية والنزاهة في كافة مراحل التخطيط، من خلال النشر والأعلام لكافة الأنشطة والحث على المشاركة المجتمعية الفاعلة لكافة مراحل عملية التخطيط. كما نجد ذلك جليا من خلال المشاركة الفاعلة للجان التي يتم تشكيلها من المجتمع المحلي، منذ البدء بعملية التخطيط. إضافة الى عمل جلسات مفتوحة للإعلان عن عملية التخطيط وفتح باب المشاركة للمجتمع المحلي في اللجان المختلفة، وجلسة للإعلان عن الانتهاء من عملية الأعداد لاطلاع المجتمع المحلي على نتيجة عملية التخطيط والتوقيع على العقد المجتمعي الذي يؤكد على قبول كافة المخرجات الخاصة بالخطة. يشير الدليل الى فحص أركان المساءلة المجتمعية قبل البدء وأثناء عملية التخطيط، وذلك من خلال قائمة الفحص الإرشادية (Checklist guide SA) الإجراءات المساءلة المجتمعية أثناء عملية التخطيط. حيث يمكن زيارة الصفحة الإلكترونية (www.baladiyat.ps) لمراجعة ذلك.
6	يتضمن الدليل إشارة لضرورة تبني منظومة مكافحة الفساد وفلسفتها في إعداد الخطط التنموية. الفساد: هو الخروج عن القانون والنظام أي عدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة. فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام. تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية ومعنوية[8]	لا يتضمن الدليل على مواد تشير بشكل مباشر لتبني مبادئ مكافحة الفساد، ولم يتم الإشارة لتدريب وتأهيل الهيئات المحلية، والمشاركين في عملية التخطيط على مواد تتعلق بمكافحة الفساد.

[8] حمد، أحمد: مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني والمقارن" دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة". دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان– الأردن. 2019. ص 28.

	مكافحة الفساد: الآليات والاستراتيجيات المُتبعة لمنع الفساد أو الحد منه، والمقصود بالفساد أي سلوك غير قانوني أو سيئ أو غير النزيه، ولمحاربة الفساد لا بد من تبني الشفافية بحيث يتم تسليط الضوء على القواعد والخطط والعمليات والإجراءات الرسمية وغير الرسمية.	
7-	تضمن الدليل التخطيط على تنفيذ برامج تدريبية إرشادية حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.	لا يتضمن الدليل أي إرشادات أو تدريبات تتعلق بالقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.
8-	تضمن الدليل توجيه للهيئة المحلية بوجود مواد إعلانية توعوية أو منشورات متخصصة بقضايا الفساد ومكافحته وتعزيز قيم النزاهة وأسس الشفافية لعملية التخطيط.	لا يتضمن الدليل توجيهات مباشر لإدراج مواد إعلانية تتعلق بقضايا الفساد ومكافحته، ولكن حث الدليل على تعزيز مبادي الشفافية والمساءلة بشكل تفصيلي (كما سبق ذكره)
9-	حث الدليل على الإشارة ضمن ورشات العمل حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.	لا يتضمن الدليل توجيهات مباشرة ضمن الورشات تتعلق بقضايا الفساد ومكافحته، ولكن حث الدليل على تعزيز مبدئ الشفافية والمساءلة بشكل تفصيلي (كما سبق ذكره)
10-	حث الدليل على تدريب اللجان العاملة في التخطيط في مواضيع الشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد.	لا يتضمن الدليل توجيهات في الورشات التوجيهية لفريق التخطيط واللجان التنموية والمجتمعية تتعلق بقضايا الفساد ومكافحته، ولكن حث الدليل على توجيه تلك اللجان وتدريبها على تعزيز مبدأ الشفافية والمسائلة بشكل تفصيلي (كما سبق ذكره)
نظام الرقابة		
11-	وجود نظام تدقيق للمشاريع داخل الخطة التنموية من خلال دائرة الرقابة الداخلية.	لا ينص الدليل على تدخل أو إجراء واضح لدائرة الرقابة الداخلية في الهيئة المحلية اتجاه المشاريع التي يتم تحديدها في الخطة التنموية.
12-	يتضمن الدليل ما يلزم الهيئات المحلية بملاحظات الدائرة الرقابية الداخلية عند تنفيذ المشاريع.	لا يتضمن الدليل أية إشارة لوجود أو استخدام دليل إجراءات للمشتريات أو نظام مشتريات أو وجود خطة توريدات.
13-	يتضمن الدليل مواد للتأكيد على إعداد خطة متابعة وتقييم للخطط التنموية.	يتضمن الدليل آلية اختيارية لإعداد خطة متابعة وتقييم الخطط التنموية من خلال أداة تم إعدادها (يمكن مراجعة أداة رقم 17 في دليل التخطيط).
14-	شجع الدليل وجود لجنة داخلية من المجتمع المحلي والهيئة المحلية للمتابعة والتقييم للخطط التنموية.	يتضمن الدليل آليات اختيارية تعزز المشاركة المجتمعية لمتابعة وتقييم الخطط التنموية مدرج أدناه بعض النصوص كما ورد في الدليل.

		• تتم المتابعة والتقييم على مستويين: المستوى الأول من عملية المتابعة والتقييم هو المستوى المتعلق بالجهة المناط بها تنفيذ الخطة وهي الهيئة المحلية وشركائها من كافة الجهات، والمستوى الثاني هو المستوى المتعلق بالمجتمع والمواطنين ومدى رضاهم عن مستوى الإنجاز الذي أحرز خلال تنفيذ الخطة. • تقوم مجموعات العمل المشكلة لمتابعة وتقييم الخطط ومن خلال اجتماعات دورية بمناقشة التقدم المحرز على مستوى الخطة والمؤشرات المرتبطة بالنتائج المرجوة، واقتراح كيفية معالجة الانحرافات المتعلقة بالتنفيذ ومساءلة الجهات المناط بها تنفيذ الخطة. • يمكن لكل مجموعة عمل المشكلة لمتابعة وتقييم الخطط قياس رضا الأهالي عن مستوى إنجاز مكونات البرامج/المشاريع، إما بالطريقة الإلكترونية خاصة من خلال وسائل التواصل المجتمعي صفحة الفيسبوك الخاصة بالهيئة المحلية أو من خلال لقاء عام سنويا على الأقل. (يمكن مراجعة صفحة 56,57,58 في دليل التخطيط)
	نظام الهدايا	
5-	يحث الدليل على تجنب تلقي أي هدايا عينية فترة العمل على إعداد الخطة التنموية	لا يتضمن الدليل على أي بنود تتعلق بنظام الهدايا. تتعلق بتطبيق نظام الهدايا الصادر بموجب قرار رقم (1) لسنة 2019
	نظام الشكاوى والاعتراض	
6-	تضمن دليل التخطيط التنموي على وجود نظام للشكاوى والاعتراض.	يشير الدليل في مرحلة الإطلاق لعملية التخطط التنموية ومن خلال اللقاء المجتمعي الأول الى ضرورة الإعلان عن وجود نظام شكاوى كما ورد أدناه في الدليل: • الإعلان خلال اللقاء عن وضع نظام شكاوى واعتراضات مفتوح طيلة فترة عملية التخطيط من أجل تعزيز مبدأ المساءلة على أن تشرف على هذا النظام جهة مجتمعية مهنية ومستقلة وذات مصداقية.(يمكن مراجعة صفحة 24,149,150).
7-	حث الدليل على تشكيل لجنة لمتابعة الشكاوى والاعتراضات.	لم يتضمن دليل التخطيط على بنود أو أدوات تشكيل لجنة لمتابعة الشكاوى والاعتراضات، وإنما أشار الى اختيار شخص أو أكثر مسؤول عن نظام الشكاوى والاعتراضات من داخل أعضاء لجنة أصحاب العلاقة. من القيود على العمل (التوصيات والقرارات الصادرة عن وحدة الشكاوى غير ملزمة)

8	شجع الدليل على إعداد سجل بحالات عن الشكاوى وكيفية معالجتها.	لم يتضمن دليل التخطيط على إعداد سجل بحالات عن الشكاوى وكيفية معالجتها.
9	وجود نظام الكتروني لتقديم الشكوى والاعتراضات.	لا يتضمن دليل التخطيط وجود نظام الكتروني لتقديم الشكوى والاعتراضات وأشار بشكل عام عن وجود نظام الشكاوى. إنما يتم استخدام: نموذج شكوى، صندوق شكاوى، لوحة شكاوى عامة، سجل توثيق شكاوى خاص.
	إدارة مخاطر الفساد	
10	تضمن دليل التخطيط التنموي مواد لإدارة مخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في عملية التخطيط.	لا يتضمن دليل التخطيط على مواد تتعلق بإدارة مخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في عملية التخطيط.
11	أكد الدليل على تشكيل لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لدراسة وإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط.	لا يتضمن دليل التخطيط على بنود أو أدوات لتشكيل لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لدراسة وإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط.
	مدونة السلوك	
12	حث الدليل على الالتزام بمدونة السلوك وقواعد الحوكمة أثناء عملية إعداد الخطط التنموية من قبل موظفي الهيئة المحلية.	لا يتضمن دليل التخطيط على بنود تحث على الالتزام بمدونة السلوك وقواعد الحوكمة أثناء عملية إعداد الخطط التنموية من قبل موظفي الهيئة المحلية.
	(التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد)	
13	يتضمن الدليل إجراءات واضحة لإشراك جميع فئات المواطنين في عملية التخطيط.	يتضمن دليل التخطيط إجراءات واضحة لإشراك المجتمع المحلي بكافة شرائحه في جميع مراحل عملية التخطيط ويحث على ذلك من خلال كافة الأدوات ووسائل الترويج، مدرج بعض النصوص الواردة في دليل التخطيط: • تشجيع مشاركة النساء والشباب في عضوية فريق التخطيط الأساسي ولجان المجالات التنموية المختلفة، وفي كافة أنشطة الخطة التنموية المحلية) النسب المقترحة هي: 30 %من اللجان تمثل النساء والشباب من الفئة العمرية اقل من 30 سنة وذوي الاحتياجات الخاصة. • عقد اجتماعات منفصلة أو ورش عمل خاصة بالنساء، أو عقد اجتماعات لمجموعات بؤرية إذا تتطلب الأمر ذلك. • ضرورة تشجيع وفتح باب المشاركة الواسعة للمجتمع من خلال عملية التواصل الإلكتروني بأشكاله المختلفة، لذلك يجب إعداد موقع الكتروني أو قناة اتصال خاصة بذلك.

		• يحث الدليل حتى على مشاركة المغتربين " ضرورة استخدام آليات مختلفة لتشجيع أبناء المدينة/البلدة المغتربين على دعم الخطة.
4	يتضمن الدليل توجيهات محددة لفحص القضايا المجتمعية الخاصة بكل الفئات المجتمعية.	لا يتضمن الدليل على توجيهات محددة لفحص القضايا المجتمعية الخاصة بكل الفئات المجتمعية وإنما يعتمد في ترتيب تلك الأولويات على المشاركة المجتمعية والتصويت عليها بشكل مباشر مع الإشارة والحث من خلال الدليل على ضمان مشاركة كافة الفئات المجتمعية بشكل عادل من خلال اشتراط مشاركة النساء والشباب بنسبة 30%. • يحث الدليل على نشر نتائج اختيار القضايا التنموية على صفحات التواصل الإلكتروني المختلفة، وذلك الاطلاع الغير عليها واستلام ملاحظاتهم يمكن طرح القضايا التنموية على المواطنين من خلال استخدام أسلوب استطلاع الرأي الإلكتروني وسؤالهم بشكل مباشر للتأكد من التوافق العام عليها /كما يمكن دعوة المواطنين للتصويت عليها لمدة 3 أيام ومقارنة نتائج الاستطلاع بنتائج ورشة العمل الأولى وهذا يحقق أركان الشفافية والمشاركة والاستجابة. يجب أن يكون هناك اليات تضمن بشكل اعلى مشاركة المجتمع المحلي في التصويت على الأولويات المجتمعية ووضع بنود ملزمة للجهات المنفذة والقائمة على عملية التخطيط لإشراكهم بشكل حقيقي.
5	يتضمن الدليل على وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة البرامج /المشاريع وحساسيتها للفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط.	يتضمن الدليل على وجود أداة اختيارية (11.3) تحتوي على آليات للرقابة والتدقيق على عدالة البرامج /المشاريع وحساسيتها للفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط. ولكنها غير ملزمة. وعليه يجب أن يكون هناك أدوات ملزمة للجهات المنفذة والقائمة على عملية التخطيط لضمان عدالة البرامج وحساسيتها للفئات المجتمعية.
النوع الاجتماعي		
6	يتضمن الدليل إجراءات لإشراك وتفعيل النوع الاجتماعي في عملية التخطيط.	يتضمن الدليل وضمن جميع مراحل عملية التخطيط إجراءات وأدوات مختلفة تبدأ بفحص حضور النوع الاجتماعي لكافة الورشات واللقاءات المجتمعية، كما يحث الدليل بشكل مباشر على ذلك من خلال وضع نصاب محدد لنسبة المشاركة وعدم اعتماد اللقاءات أو اللجان في حال عدم اكتمال النصاب وهو 30% من الحضور أو المشاركين. وقد سبق الإشارة الى نصوص ومواد من الدليل تأكد على ذلك.
7	يتضمن الدليل وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة النوع الاجتماعي في مخرجات عملية التخطيط.	تضمن الدليل الأليات والأدوات للتأكد من مخرجات عملية التخطيط وتضمينها لقضايا ومشاريع تخص النوع الاجتماعي ولكنها اختياريه غير ملزمة مثل اده رقم (11.3).

نظام الشراء		
58	يتضمن الدليل توجيهات ملزمة لاستخدام قانون الشراء العام	لم يتضمن الدليل توجيهات ملزمة باستخدام القانون (نظام المشتريات الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2014م بنظام الشراء العام) في عملية الشراء والتوريدات وإنما تضمن الدليل تصنيف للمشاريع إلى مؤكد ومحتمل ومتمنى، وكذلك توضيح للممول المحتمل للمشاريع بدون التأكيد على كيفية إدارة عملية التعاقد مع منفذي المشاريع والمرجعية القانونية.
59	يتضمن الدليل الإشارة لوجود دليل إجراءات للمشتريات ونظام للشراء في الهيئة المحلية متوافق مع قانون الشراء العام	لا يتضمن الدليل أية إشارة لوجود أو استخدام دليل إجراءات للمشتريات أو نظام مشتريات أو وجود خطة توريدات، ويجب تضمين ذلك ضمن الإشارة لضرورة الالتزام بقانون الشراء العام، ويجب عكس ذلك أيضا في معايير التمويل المعتمدة من الجهات الرسمية.
تضارب المصالح		
60	يتضمن الدليل إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح في عملية التخطيط.	لا يوجد إشارة لمنع تضارب المصالح في عملية التخطيط، وإنما يوجد شروط وتعليمات لكيفية اختيار المشاريع من الأولويات التنموية ضمن الخطط السنوية والرباعية. لا بد من الإشارة منذ المرحلة الأولى في عملية التخطيط للبعد عن المحاباة واستغلال المصالح خلال عملية التخطيط في جميع المراحل.

2.1.2. التحليل الميداني لعملية التخطيط (تطبيق المؤشرات):

من اجل تعزيز الدراسة تم إجراء مقابلات ميدانية وعبر وسائل التواصل مع 4 هيئات محلية، مدرج أدناه نتائج البحث الميداني لفحص مؤشرات النزاهة والشفافية وقضايا مكافحة الفساد لعملية التخطيط التي جرت في العام 2018 لإعداد الخطط التنموية للمدن والبلدات الفلسطينية (2018–2021) حيث تم إجراء مقابلات معمقة، إضافة الى مراجعة المواقع الرسمية الإلكترونية وإجراء مراجعة ورقية للخطط التنموي ل مدينة" حلحول، يطا، غزة، وقرية دار صلاح" أظهرت النتائج التالي:

مؤشر (1) الحق في الحصول على المعلومات وأليات التنفيذ:

1.1. يتم الإعلام بشكل (مرئي مسموع، مكتوب) عن مجريات ونشاطات عملية التخطيط:

اعتمدت الهيئات المحلية بشكل رئيسي على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بها للإعلان عن الورشات واللقاءات المختلفة، إضافة الى الموقع الإلكتروني للهيئات المحلية، وبخصوص الأنشطة التي كان يتم نشرها، أشارت جميع الهيئات المحلية بانها تنشر خبر قبل اللقاء للإعلان عن موعده، كما يتم نشر خبر بعد اللقاء حول مجريات اللقاء مع وضع بعض المخرجات العامة، وتبين ذلك من خلال المنشورات التي تم مراجعتها على صفحات التواصل الاجتماعي والمواقع الرسمية للهيئات المحلية.

2.1. التقارير المنجزة عن عملية التخطيط منشورة للجمهور بشكل دوري، أثناء عملية التخطيط أو بشكل الكتروني:

أشارت جميع البلديات بأن التقارير المنجزة عن عملية التخطيط يتم مناقشتها مع اللجان المختلفة في اللقاءات المجتمعية ومشاركتها وعرضها للجمهور خلال الورشة الفنية الأولى والثانية.

3.1. الملاحظات المدرجة من الجمهور، يأخذ بها في عملية التخطيط ويتم التعديل على التقارير تبعا لها:

بالغالب يتم اخذ الملاحظات والتعديلات من الجمهور في اللقاءات المجتمعية المختلفة والتي يتم بها عرض التقارير المنجزة، كما يتم لدى بعض البلديات مما كان هناك تدخل من مؤسسات خارجية مثل (مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية) تم إجراء اجتماعات مصغرة للفئات المهمشة لتحديد مطالبهم واحتياجاتهم وإدراجها ضمن الخطط، وفي بعض الحالات يتم اعتماد بعض الملاحظات التي يتم تسجيلها كردود على مواقع التواصل الاجتماعي.

4.1. يتم توقيع عقد مجتمعي من قبل المؤسسات الأهلية والشركاء المحليين:

تبين من خلال مراجعة وثائق الخطط وكما أكدت الهيئات المحلية في المقابلات بانه تم توقع المشاركين في ورشة الإفصاح على اعتماد الخطة بعد عرض يقوم المنسق والعاملين على إنجاز الخطة بتقديمه للجمهور وبعض البلديات تقوم بتوزيع نسخ ورقية أو يسبق ذلك تفاهمات وزيارات متبادلة ومشاركة المعلومات مع الجهات ذات العلاقة كما أشارت بلدية غزة.

5.1. يتم نشر الخطط التشغيلية والموازنات للجمهور:

أشار الجميع بأنهم اهتموا بنشر الخطة التنموية بصورتها النهائية وملخص الموازنة، فيما أكدت بلدية غزة وحسب ما تبين على الموقع الرسمي الخاص بها أنها تقوم بنشر الموازنة بشكل تفصيلي.

مؤشر (2) النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في عملية التخطيط لدى الهيئات المحلية

1.2. تلقي برامج تدريبية تحضيرية حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد:

أشارت جميع البلديات بانها لم تتلقي أي برنامج تدريبة تتعلق بموضوع الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد خلال عملية التخطيط، عدى بلدية غزة حيث أكدت على أنها تلقت تدريبات مختلفة تتعلق بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد عامة وليست مخصصة لعملية التخطيط بالذات (لموظفين الهيئة المحلية دائرة الرقابة، الإدارة، والعلاقات العامة وغيرهم) ولا زلوا بحاجة للمزيد.

2.2. وجود مواد إعلانية توعوية أو منشورات متخصصة بقضايا الفساد ومكافحته وتعزيز قيم النزاهة وأسس الشفافية لعملية التخطيط:

لم تقم أي من البلديات بعمل منشورات حول الفساد ومكافحته، ولكن يتم تعميم ما يصلهم من الجهات ذات العلاقة كوزارة الحكم المحلي ولكن عملية التخطيط ومراحلها وعملية نشر أنشطتها ومشاركة الجمهور تعتبر كنوع من الشفافية والمسائلة المجتمعية، كما أشارت بعض البلديات بوجود لجان للمساءلة المجتمعية لكنها بحاجة إلى تنظيم عملها وحوكمتها بصورة أفضل.

3.2. يتم الإشارة ضمن ورشات العمل حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد:

أكدت جميع البلديات بانه لم يتم الإشارة خلال ورشات العمل المختلفة الخاصة بعملية التخطيط لموضوع الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.

4.2. اللجان (فريق التخطيط، لجان التخطيط) المشكلة والموظفين مدربين على المواضيع المتعلقة بالشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد:

أكدت جميع البلديات بانه لم يتم تدريب اللجان (فريق التخطيط، لجان التخطيط) المشكلة والموظفين على المواضيع المتعلقة بالشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد.

مؤشر (3) نظام الرقابة:

1.3. وجود منظومة رقابية على تنفيذ الخطط والمشاريع:

أشارت جميع البلديات بانه لم يكن هناك أي منظومة رقابية داخلية أو خارجية على تنفيذ الخطط والمشاريع، ولكن يوجد وحدة رقابة الداخلية في البلدية، ولجنة للمشاريع المنبثقة من المجلس البلدي بشكل عام وليست خاصة بالخطة التنموية، إضافة الى وجود لجان من دائرة المشاريع، ودائرة الرقابة والتوجيه تقوم بإجراء زيارة تفقدية بمعدل مرتين في العام, أما مدينة غزة فانه يوجد بها دائرة رقابية **(دائرة الرقابة العامة)** و فيها عدة أقسام وهي: الرقابة المالية، الرقابة الإدارية، المخبرية، وتعتبر هي الجهة الرقابية العليا حيث تراقب على كل الأقسام والدوائر في البلدية التي لها عمل مع المواطنين وتتأكد من تنفيذ النظام حسب القانون, ومن ضمنها المشاريع المختلفة المدرجة في الخطة.

مؤشر (4) نظام الهدايا:

1.4. يتم تجنب تلقي أي هدايا عينية فترة العمل على إعداد الخطة التنموية:

أكدت جميع البلديات ضمن عينة الدراسة بانه لا يوجد نظام هدايا متبع في عمل الهيئة المحلية حتى اللحظة للتعامل مع الهدايا، ولم يكن هناك أي ضوابط أو أنظمة لذلك فترة عملية التخطيط.

مؤشر (5) نظام الشكاوى والاعتراض:

1.5. وجود لجنة مشكلة لمتابعة الشكاوى والاعتراضات:

يوجد نظام للشكاوى في مركز خدمات الجمهور، حيث يتم توصيل كل شكوى للدائرة المعنية والتعامل معها، ولا يوجد لجنة محددة للشكاوى، وبخصوص عملية التخطيط فلا يوجد نظام شكوى خاص فيها. أما بلدية غزة فيوجد فيها وحدة متخصصة في البلدية لمتابعة الشكاوى والاعتراضات، ضمن الهيكل الإداري.

2.5. وجود نظام الكتروني لتقديم الشكوى والاعتراضات.

أشارت الهيئات المحلية على وجود نظام متعلق بالشكاوى خاص بخدمة الجمهور (الخدمات المختلفة المقدمة للمواطنين في البلدة كهرباء، مياه، طرق. الخ)، بالغالب المواطنين يعتمدون اللجوء للهيئة المحلية ومخاطبة المجلس البلدي الوسيلة المتبعة لتقديم الاعتراض أو الشكوى كما يميلون لمناقشة مشاكلهم بشكل مباشر على تقديم شكوى مكتوبة، كما إشارة بلدية غزة لوجود نظام شكوى الكتروني يستطيع المواطنين تقديم الاعتراض والشكوى من خلاله.

على ضوء ذلك نجد انه لم يكن ولا يوجد حتى اليوم أي نظام واضح لتقديم أي شكوى تتعلق بعملية التخطيط التنموي الاستراتيجي لدى الهيئات المحلية.

3.5. يتم تزويد المواطنين بتغذية عن نتيجة الشكوى المقدمة من قبلهم:

أشارت بعض البلديات بانه لم يتم تزويد المواطنين بتغذية عن نتيجة الشكوى الخاصة بعملية التخطيط المقدمة من قبلهم لان الشكوى كانت من خلال تعليقات على صفحة الفيس بوك الخاصة بالبلدية بالغالب. أما البقية فأشاروا بانه يتم تزويد المشتكي إما بكتاب رسمي أو برسالة نصية باستلام الشكوى وعند الحل يتم تزوديهم بمخرجات حل الشكوى برقم وتاريخ ورساله رسمية ولكن هذه الشكاوى خاصة بخدمة الجمهور وليست متخصصة بشكل مباشر في عملية التخطيط التنموي.

مؤشر (6) إدارة مخاطر الفساد:

1.6. تتضمن عملية التخطيط تحليل لمخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في مخرجات عملية التخطيط:

لم تتضمن عملية التخطيط تحليل لمخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في مخرجات عملية التخطيط والمفهوم غير واضح للهيئات المحلية ولكن بلدية غزة أشارت الى وجود نظام للتعامل مع مخاطر الفساد، من خلال دائرة الرقابة حيث ترفع التوصيات عن اي موضوع أو قضية تلاحظها وتقوم بالمتابعة مع الجهات ذات العلاقة، وهذا بشكل عام وليس لموضوع التخطيط على وجه الخصوص.

2.6. وجود لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لدراسة وإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط:

لا يوجد لجنة من المجتمع المحلي أو الهيئة المحلية تعمل على دراسة وإدارة مخاطر الفساد بشكل عام أو في عملية التخطيط على وجه الخصوص.

مؤشر (7) مدونة السلوك: 1.7. يتضمن الدليل على جزئية خاصة بمدونة السلوك وقواعد الحوكمة لعملية التخطيط التنموي:

تبين من خلال الدراسة الميدانية عدم استخدام مدونة سلوك خاصة بعملية التخطيط, لعدم تضمن الدليل على جزئية خاصة بمدونة السلوك وقواعد الحوكمة لعملية التخطيط التنموي.

مؤشر (8) (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد):

1.8 اتباع إجراءات واضحة لإشراك جميع فئات المواطنين (الفئات المهمشة على وجه الخصوص) في عملية التخطيط:

أشارت بعض البلديات بانه لم يكن هناك إجراءات منظمة وتعمل بشكل حقيقي وفاعل لإشراك جميع فئات المواطنين (الفئات المهمشة على وجه الخصوص) كان المهم بالنسبة للعاملين على إعداد الخطة دعوة المؤسسات الرسمية والشخصيات الاعتبارية على وجه الخصوص من خلال الكتب الرسمية والاتصال الهاتفي، أما المواطنين فيتم دعوتهم من خلال الإعلان على صفحات التواصل الاجتماعي بدعوة عامة، دون التركيز بدعوات خاصة على الفئات المهمشة، على اعتبار أن المؤسسات تمثل تلك الشريحة من المجتمع, ولكن كان هناك إجراءات واضحة لإشراك الفئات المهمشة للبعض الأخر على سبيل المثال لدى قرية دار صلاح نتيجة تدخل جهة خارجية "مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية" والتي اهتمت بشكل فاعل بحشد الفئات المهمشة, في حين أن دليل التخطيط التنموي والذي من خلاله يفترض مشاركة ما نسبته 30% من النساء والشباب.

2.8. الخطة تتضمن مشاريع تخدم قضايا الفئات المجتمعية المختلفة خاصة المهمشة منها:

تضمنت بعض الخطط قضايا تتعلق بالفئات المهمشة خاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وكانت جزء من الأولويات التنموية في خطة 2018–2021, وذلك نتيجة مشاركتهم الفاعلة الناتجة من معيار الحضور والمشاركة المدرجة في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي، إضافة الى اهتمام الهيئات المحلية بمشاركتهم، حيث يشكلون بالغالب أكثر من ثلث الفرق المشاركة في عملية التخطيط، بشكل يضمن التعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم وعكسها كمشاريع ضمن الخطة، في حين افتقرت بعض الخطط لذلك نتيجة طبيعة الجهات المشاركة في عملية التصويت على القضايا واختلاف اهتماماتهم.

3.8. وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة الخطط اتجاه كل الفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط:

أشارت غالبية البلديات بانه لا يوجد آليات للرقابة والتدقيق على عدالة الخطط اتجاه كل الفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط، وإنما يتم العمل بشكل عفوي وعشوائي نابع من تصويت المشاركين في عملية التخطيط على أولويات القضايا التنموية.

مؤشر (9) النوع الاجتماعي:

1.9. وجود مشاركة فاعلة للنوع الاجتماعي في عملية التخطيط:

تبين لدى غالبية البلديات بان حضور النساء بالغالب كان اعلى من الذكور خاصة أن المؤسسات النسوية كانت تهتم باشراك عضواتها في اللقاءات.

2.9. القضايا المجتمعية حساسة للنوع الاجتماعي:

عند مراجعة الخطط التنموية بند المشاريع والقضايا التنموية تبين بان القضايا التنموية المدرجة في الخطة لدى غالب الخطط كانت حساسة لقضايا النوع الاجتماعي وذلك نتيجة المشاركة الفاعلة من النساء في اللجان التنموية المختلفة وفي ورشات العمل والذي انعكس جليا على النتائج، ومع مراجعة نسبة المشاركة في اللجان تبين وجود مشاركة تتجاوز 30% وهي النسبة التي أكد عليها صندوق تطوير وإقراض البلديات.

3.9. المشاريع المدرجة بالخطط التنموية تخدم قضايا النوع الاجتماعي:

اشتملت أغلب الخطط التنموية على مشاريع خاصة بالنوع الاجتماعي إما ضمن الإطار التنموي أو ضمن الأولويات المجتمعية، تتلمس هذه المشاريع احتياجات النوع الاجتماعي.

4.9. وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة النوع الاجتماعي في مخرجات عملية التخطيط:

تبين بان جميع البلديات ضمن العينة لم تستخدم أي آليات للرقابة والتدقيق على عدالة النوع الاجتماعي في مخرجات عملية التخطيط، وإنما يتم العمل بشكل عفوي وعشوائي نابع من تصويت المشاركين في عملية التخطيط على أولويات القضايا التنموية.

مؤشر (10) نظام الشراء:

1.10. وجود لجان مجتمعية مشرفة على عملية تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطط التنموية:

أشارت جميع البلديات بانه لم يكن هناك لجان مجتمعية مشرفة على عملية تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطط التنموية، وبالغالب التنفيذ للمشاريع يرتبط بالتمويل وليس بالأولويات المجتمعية، بشكل عام البلديات لا تمتلك الإمكانيات على تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة.

2.10. وجود تنافسية عادلة على العطاءات لتنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة التنموية:

أشارت جميع الهيئات المحلية على أن العطاءات واضحة تتم من خلال اتباع القوانين والشروط التابعة للحكم المحلي وتتم بكل نزاهة وشفافية. كما يتم مراسلة الحكم المحلي حول العطاءات.

3.10. يتم اعتماد القوانين الفلسطينية ومن ضمنها اعتماد قانون الشراء العام في عمليات الشراء:

أكدت جميع الهيئات المحلية بانها تعتمد القوانين الفلسطينية ومن ضمنها قانون الشراء العام في عمليات الشراء، إضافة الى انه تم اخذ تدريبات من خلال صندوق تطوير وإقراض البلديات حول ذلك، وهناك دليل إجراءات الشراء، إضافة الى وجود متابعة من قبل دائرة الرقابة والتوجيه ودائرة المشاريع بمعدل مرتين سنوياً.

مؤشر (11) تضارب المصالح:

1.11. وجود إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح في عملية التخطيط:

أشارت غالبية الهيئات المحلية بعدم وجود بنود واضحة متعلقة بتضارب المصالح، كما أشارت بلدية غزة لوجود لجان متخصصة ومتنوعة في عملية التخطيط يتكامل دورها الإشرافي والرقابي مع ضمان عدم تضارب المصالح، بجانب مشاركة لجنة مجتمعية (لجنة أصحاب العلاقة) بجانب اللجان التخصصية، إضافة الى أن وجود وحدة رقابة داخلية في البلدية تتابع سياسات مكافحة الفساد وتضارب المصالح تعمل على تعزيز هذا الدور.

من اجل تعزيز نتائج الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية من خلال مقابلات مباشرة وعبر وسائل التواصل مع منسقي الخطط التنموية[9] في الهيئات المحلية (بلدية حلحول، غزة، يطا، ومجلس قروي دار صلاح)، إضافة الى مراجعة المواقع الرسمية والخطط الورقية لتعزيز المقابلات وتأكيد المعلومات.

من خلال المقابلات وجدنا تناغم بين غالبية البلديات فيما يتعلق بالإعلان والنشر، الإفصاح وتوقيع العقد المجتمعي وغيره، كما تبين غياب للمعرفة بقضايا مكافحة الفساد وإدارتها لدى معظم البلديات وهذا لم يتناقض مع عدم وجود أي مواد في دليل التخطيط التنموي حول ذلك، إضافة الى اعتماد جميع البلديات في عمليات الشراء على قانون الشراء العام (نظام المشتريات الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (5) لسنة 2014م

[9] منسق الخطة التنموية: هو شخص موكل بمتابعة عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي من حيث التنسيق، المتابعة وإدارة العملية ويعتبر حلقة الوصل بين الهيئة المحلية واللجان التنموية والجهات المنفذة، بالغالب يكون موظف في البلدية.

جدول رقم (4) يبين تحليل مؤشرات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في الخطط التنموية:

تحليل مؤشرات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في الخطط التنموية (الميداني) بالاستناد الى دليل التخطيط التنموي والاستراتيجيات والتداخلات في الخطة عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لمدينة "**حلحول، يطا، غزة وقرية دار صلاح**". وان الإجابات المدرجة تمثل المعلومات التي تم الحصول من منسقي الخطط للهيئات المحلية، مع العلم بأن الباحثة لم تطلب معززات للإجابة.

#	المؤشر	بلدية حلحول منسق الخطة	بلدية يطا منسق الخطة	مجلس قروي دار صلاح منسق الخطة	بلدية غزة منسق الخطة
الحق في الحصول على المعلومات وأليات التنفيذ					
1.	يتم الإعلام بشكل (مرئي، مسموع، مكتوب) عن مجريات ونشاطات عملية التخطيط.	اعتمدت الهيئة المحلية في الإعلان عن مجريات التخطيط على النشر على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبلدية والخاصة بعملية التخطيط، وركزت في الإعلانات على الإعلان عن الورشات الرسمية التي تتم خلال عملية التخطيط (اللقاء المجتمعي الأول، الورشة الأولى، الورشة الثانية. الخ)، الإعلان عن هذه اللقاءات والدعوة لها إضافة الى اعتماد الاتصال الهاتفي للتبليغ بالورشات. **مدرج أدناه رابط يبين أحد اللقاءات معلنة على صفحة البلدية:** https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid0E521AGH1fzWdV2Ti9yMUT4r9tJEFeW5hLJkM79aenc9ZM6npxyVj	تعتمد البلدية على صفحتها الرئيسية على الفيس بوك وعلى موقعها الإلكتروني في وضع المواطن بصورة الفعاليات والأنشطة التي تتضمنها عملية صياغة الخطط التنموية والتنفيذية، حيث تضع دعوات الحضور وأخبار الأنشطة على الفيسبوك، وتنشر الأجندات ومحاضر الاجتماعات والنتائج على الموقع الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك تقوم البلدية بتوزيع دعوات مكتوبة على المواطنين والمؤسسات ذوي العلاقة. **مدرج أدناه رابط يبين أحد اللقاءات معلنة على صفحة البلدية:** (3)بلدية يطا – الصفحة الرسمية | Facebook	اعتمدت الهيئة المحلية في الإعلان عن مجريات التخطيط من خلال النشر على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس القروي، الإعلان على المحال التجارية، المساجد حول مواعيد الورشات المختلفة. أما عن مخرجات الأنشطة فكانت تعلن على صفحة التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس القروي.	نعم، حيث تم تنفيذ إعلانات مرئية ومطبوعة ومسموعة ولقاءات وجاهية لجميع مراحل التخطيط التي تمت ودعوة السكان والخبراء للمشاركة فيها، وأدناه مدرج رابط التسجيل لفرق التخطيط التنموي: DevPlan.pdf (g aza-city.org)

		zgQNUQHTnCSzl&id=159258017468298&mibextid=Nif5oz			
.2	الصفحة الإلكترونية الخاصة بعملية التخطيط يتم تغذيتها بالأنشطة والمخرجات لعملية التخطيط دورياً.	كان هناك صفحة خاصة بعملية التخطيط على موقع التواصل الاجتماعي لبلدة حلحول كما كانوا يقومون أيضا بالنشر من خلال صفحة التواصل الاجتماعي الخاصة بالبلدية حلحول. حول تنفيذ (اللقاء المجتمعي الأول، الورشة الأولى، الورشة الثانية. الخ)، كإعلان عن التنفيذ أو الدعوة للورشات فقط. **مدرج أدناه نموذج دعوة لاحد الورشات معلنة على صفحة التخطيط:** https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid02Kbf7c5H9wDYhkmWWTdrWNfq4Po1AFXCeSwdEVPEXP4V6vvXCYz2aebkZxZPBfP2rl&id=1681	نعم، كل نشاط ومخرج لأي مرحلة من مراحل الخطط يتم نشره فورا على الموقع الإلكتروني، حيث تجد مراحل الخطط التنموية، عملية التقييم والتحديث السنوي لها، الخطط التنفيذية للبلدية وغيرها، ويمكنكم الدخول للموقع الإلكتروني وتحميل أي مستند منه (بلديه يطا (yatta-munc.org)).	لا يوجد صفحة الكترونية للمجلس القروي.	يتم نشر أخبار ومخرجات كل مرحلة من مراحل التخطيط عبر منشورات وأخبار تنشر على موقع البلدية ومنصات التواصل الاجتماعي، كما تم تنفيذ مجموعات واتس أب لكل المشاركين في عملية التخطيط لضمان التحديث المستمر والاتصال الفعال طوال فترة التخطيط.

		80740589616&mibextid=Nif5oz			
3.	التقارير المنجزة عن عملية التخطيط منشورة للجمهور بشكل دوري، أثناء عملية التخطيط أو بشكل الكتروني.	لم يتم نشر أي تقارير سوى وثيقة الخطة التنموية الاستراتيجية، أما بقية التقارير يتم مناقشة ما فيها خلال الورشات المجتمعية الخاصة بعملية التخطيط. **رابط نشر الخطة مدرج أدناه:** https://halhul-city.ps/site/2019/05/15/%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%b7%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%88%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%85%d8%af%d9%8a%d9%86%d8%a9-%d8%ad%d9%84%d8%ad%d9%88%d9%84-2019/	يتم نشر عملية التقييم والتحديث السنوي للخطط بحيث تحتوي على جداول للأعمال المنجزة خلال السنة الماضية وذلك حسب دليل التخطيط للمدن والبلدات الفلسطينية المعتمد من وزارة الحكم المحلي، وهذا منشور على الموقع الإلكتروني، بالإضافة لملخص مختصر لعدد وقيمة المشاريع المنفذة خلال خطة 2018-2021 وخطة 2022 المحدثة. **مدرج الموقع الإلكتروني للبلدية والذي يضم معلومات الخطة:** بلديه يطا(yatta-munc.org) .	تم نشر الخطة التنموية لقرية دار صلاح والموازنة على صفحة الفيس بوك، وموقع بلديات ::.بوابة الهيئات المحلية الفلسطينية(baladiyat.ps) : ونقل الرابط على صفحة المجلس القروي الفيس بوك.	نعم، منشورة بشكل مفصل ومستمر لأعضاء الفريق التنموي عبر مجموعات ومنصات الاتصال الداخلية، ويتم نشر أخبار مقتضبه حول مخرجات مراحل التخطيط المختلفة.
4.	الملاحظات المدرجة من الجمهور، يأخذ بها في عملية التخطيط ويتم	كان يؤخذ بالملاحظات المقدمة من الجمهور ممن حضر اللقاءات فقط، ولم	نعم، يتم أخذ الملاحظات من الجمهور خلال الاجتماعات التي يشارك بها، كذلك يتم عمل اجتماعات مصغرة للفئات	كان يؤخذ بالملاحظات المقدمة من الجمهور ممن حضر اللقاءات فقط،	نعم، حيث يتم توثيقها ومتابعة تنفيذها.

	التعديل على التقارير تبعا لها.	يتم استخدام أي وسائل أخرى للوصول لملاحظات الجمهور.	المهمشة لتحديد مطالبهم واحتياجاتهم وإدراجها ضمن الخطط، وفي بعض الحالات يتم اعتماد بعض الملاحظات التي يتم تسجيلها كردود على الفيسبوك.	ولم يتم استخدام أي وسائل أخرى للوصول لملاحظات الجمهور.	
5.	يتم توقيع عقد مجتمعي من قبل المؤسسات الأهلية والشركاء المحليين.	كان يوقع المشاركين في اللقاء الأخير على اعتماد الخطة بعد عرضها يقوم المنسق والعاملين على إنجاز الخطة وتقديمها للجمهور خلال الورشة الثانية للتخطيط.	حسب دليل الحكم المحلي للتخطيط، يتم في اللقاء الجماهيري الثاني عرض الخطة على الجمهور والمؤسسات والتوقيع على اعتماد الخطة الناتجة. وهذا كان يتم فعليا ويتم توقيعه من المجتمع المحلي بكافة أطيافه.	كان يوقع المشاركين في اللقاء الأخير على اعتماد الخطة بعد عرضها يقوم المنسق والعاملين على إنجاز الخطة وتقديمها للجمهور خلال ورشة الإفصاح للتخطيط.	يتم من خلال تفاهمات وزيارات متبادلة ومشاركة المعلومات، وتم التوقيع في اللقاء المجتمعي الثاني.
6.	يتم نشر الخطط التشغيلية والموازنات للجمهور.	الموازنة لم تكن تنشر بشكل صريح على المواقع وإنما توضع على صفحة البلدية على شكل رابط يمكن لمن يريد الاطلاع عليها الضغط على الرابط للوصول الى الخطة التنموية والموازنة، مما يشكل صعوبة على المواطنين للوصول للتقارير حتى الموازنات لا يمكن للمواطن العادي طلبها من الهيئة المحلية وأخذها بدون كتاب رسمي.	نعم، كان يتم نشرها على الموقع الإلكتروني، كذلك يتم نشر الموازنة المصادقة من الحكم المحلي سنويا على الفيس بوك (الملخص المكون من ورقة واحدة).	تم نشر الخطة التنموية لقرية دار صلاح وملخص الميزانية على صفحة الفيس بوك، وموقع بلديات ::.بوابة الهيئات المحلية الفلسطينية : (baladiyat.ps) ونقل الرابط على صفحة المجلس القروي الفيس بوك.	نعم، وأدناه روابط النشر على موقع البلدية (gaza-city.org) FINAL_gaza2
النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في عملية التخطيط لدى الهيئات المحلية					
7.	تلقي برامج تدريبية تحضيرية حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.	لا، لم يتم تلقي أي تدريبات ذات علاقة بالموضوع أثناء عملية التخطيط.	لم يتم تلقي أي برنامج حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد خلال عملية التخطيط.	لا، لم يتم تلقي أي تدريبات ذات علاقة بالموضوع أثناء عملية التخطيط.	تم تلقي تدريبات مختلفة تتعلق بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد (موظفين الهيئة المحلية دائرة الرقابة، الإدارة، والعلاقات العامة وغيرهم) ولا زلوا بحاجة للمزيد.

8.	وجود مواد إعلانية توعوية أو منشورات متخصصة بقضايا الفساد ومكافحته وتعزيز قيم النزاهة وأسس الشفافية لعملية التخطيط.	لا لم يكن هناك أي مواد إعلانية توعوية أو منشورات متخصصة بقضايا الفساد ومكافحته وتعزيز قيم النزاهة وأسس الشفافية لعملية التخطيط. ولكن موضوع الشفافية يكمن في العملية نفسها جراء وضوح إجراءات العمل للجميع والمشاركة المجتمعية الفاعلة في إعداد الخطط التنموية.	لم تقم البلدية بعمل منشورات حول الفساد ومكافحته، ولكن يتم تعميم ما يصلنا من الجهات ذات العلاقة كوزارة الحكم المحلي ومحكمة مكافحة الفساد. لكن عملية التخطيط ومراحلها وعملية نشر أنشطتها ومشاركة الجمهور يمكن اعتبارها كنوع من الشفافية والمسائلة المجتمعية، علما أنه يوجد لجنة معتمدة للمساءلة المجتمعية بحاجة إلى تنظيم عملها وحوكمتها بصورة أفضل.	لا لم يكن هناك أي مواد إعلانية توعوية أو منشورات متخصصة بقضايا الفساد ومكافحته وتعزيز قيم النزاهة وأسس الشفافية لعملية التخطيط.	نعم يوجد مواد عامة إعلامية ولكن ليست متخصصة بالتخطيط .
9.	يتم الإشارة ضمن ورشات العمل حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.	لا، لم يتم الإشارة ضمن ورشات العمل حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.	نعم، نقوم بكل دعوة واجتماع بالتنويه بضرورة المشاركة المجتمعية الفاعلة، حتى يطلع المواطن على الإمكانيات المتاحة والى ما تم تنفيذه، وبالتالي ضمان حقه في المسائلة، لأنه من المنطق أن يقوم المجتمع بالمسائلة دون أن تكون لديه الخلفية المناسبة والمعلومات الصحيحة.	لا، لم يتم الإشارة ضمن ورشات العمل حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.	الشفافية والنزاهة أساس العمل في التخطيط التنموي ويشار له من خلال دليل التخطيط التنموي، وأساس العمل هو مشاركة المجتمع بجميع مكوناته ويتم اطلاعهم على كافة المخرجات.
10	اللجان (فريق التخطيط، لجان التخطيط) المشكلة والموظفين مدربين على المواضيع المتعلقة بالشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد.	لا، لم يتم تدريب اللجان (فريق التخطيط، لجان التخطيط) المشكلة والموظفين على المواضيع المتعلقة بالشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد.	لم يتم تدريب أي شخص حول هذا المجال، ولكن الكل ملتزم بدليل التخطيط المعتمد وما يحتويه من أدوات ونماذج ذات العلاقة.	لا، لم يتم تدريب اللجان (فريق التخطيط، لجان التخطيط) المشكلة والموظفين على المواضيع المتعلقة بالشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد.	لا، لم يتم تدريب اللجان (فريق التخطيط، لجان التخطيط) المشكلة والموظفين على المواضيع المتعلقة بالشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد.
نظام الرقابة					

11	وجود منظومة رقابية على تنفيذ الخطط والمشاريع.	لا لم يكن هناك أي منظومة رقابية داخلية أو خارجية على تنفيذ الخطط والمشاريع، ولا يوجد دائرة للرقابة الداخلية في البلدية، هناك إشراف على سير المشاريع نفسها بشكل عام عند التنفيذ، مع العلم انه منذ 2019 لم يكن فرص أو أي تمويل لتنفيذ المشاريع وذلك في ظل جائحة كورونا. وبالغالب المشاريع المنفذة من الخطة تكون تبعا للتمويل وليس تبعا للأولويات المجتمعية.	نعم وهي متمثلة في: • وحدة الرقابة الداخلية في البلدية. • لجنة المشاريع المنبثقة من المجلس البلدي. • لجنة المسائلة المجتمعية حتى لو كانت غير منظمة بشكل مثالي. لجان الحكم المحلي والوزارات المختلفة التي تدقق موازنات البلدية والمؤسسات الحكومية كل عام.	لا يوجد وحدة رقابة لتنفيذ المشاريع ولكن يتم العمل على تنفيذ الخطط تبعا للأولويات قدر الإمكان ولكن يحكم التنفيذ بشكل أساسي التمويل للمشاريع. خارجيا الحكم المحلي يتابع بشكل حثيث تنفيذ المشاريع وحتى الموازنة بالغالب تكون مربوطة بالمشاريع المدرجة بالخطة التنموية. دائرة المشاريع، ودائرة الرقابة والتوجيه تقوم بإجراء زيارة تفقدية بمعدل مرتين في العام.	يوجد دائرة رقابية **(دائرة الرقابة العامة)** فيها عدة أقسام وهي: الرقابة المالية، الرقابة الإدارية، المخبرية، هي جهة رقابية عليا تراقب كل الأقسام والدوائر في البلدية التي لها عمل مع المواطنين تنفيذ النظم حسب القانون. ومن ضمنها المشاريع المختلفة.
نظام الهدايا					
12	يتم تجنب تلقي أي هدايا عينية فترة العمل على إعداد الخطة التنموية.	لا يوجد نظام هدايا متبع في عمل الهيئة المحلية حتى اللحظة، ولم يكن هناك أي ضوابط أو أنظمة خلال فترة عملية التخطيط.	لا يوجد نظام هدايا متبع في عمل الهيئة المحلية حتى اللحظة، لعدم وجود قوانين تحث وتضبط تلقي الهدايا.	لا يوجد نظام ضابط للموضوع الهدايا بشكل عام وحتى فترة عملية التخطيط.	هناك نظام حوافز في البلدية لتشجيع الموظفين، ونظام تحفيز للمواطنين الملتزمين.
نظام الشكاوى والاعتراض					
13	وجود لجنة مشكلة لمتابعة الشكاوى والاعتراضات.	لم يكن هناك نظام شكوى واعتراض خاص بعملية التخطيط وإنما يتم وضع ملاحظات وتعليقات على الفيس بوك.	يوجد نظام للشكاوى في مركز خدمات الجمهور، حيث يتم توصيل كل شكوى للدائرة المعنية والتعامل معها، ولا يوجد لجنة محددة للشكاوى.	لا يوجد نظام شكوى واعتراض، وإنما هناك صندوق شكاوى، أو يقوم المواطن بالاتصال أو الحضور لتقديم	يوجد وحدة متخصصة في البلدية لمتابعة الشكاوى والاعتراضات، ضمن الهيكل الإداري.

		وعليه لم يكن هناك لجان مشكلة لمتابعة الشكاوى والاعتراضات.	أما بخصوص عملية التخطيط فلا يوجد نظام شكوى خاص فيها.	الشكاوى، أما في عملية التخطيط لم يكن هناك أي بنود تتعلق بالشكاوى.	
14	وجود نظام الكتروني لتقديم الشكوى والاعتراضات.	لم يكن هناك نظام الكتروني لتقديم الشكوى والاعتراضات.	نعم، في مركز خدمات الجمهور خاص بخدمات الجمهور وليس بعملية التخطيط.	لم يكن هناك نظام الكتروني لتقديم الشكوى والاعتراضات.	نعم / وحدة المعلومات والشكاوى
15	وجود إعلانات(مكتوبة) عن وجود نظام شكوى واعتراضات.	لم يكن هناك إعلانات(مكتوبة) عن وجود نظام شكوى واعتراضات.	نعم، في كتيب دليل الإجراءات المنشور على الموقع الإلكتروني.	لم يكن هناك إعلانات(مكتوبة) عن وجود نظام شكوى واعتراضات.	نعم يوجد
16	وجود إعلانات(مسموعة) عن وجود نظام شكوى واعتراضات.	لم يكن هناك إعلانات(مسموعة) عن وجود نظام شكوى واعتراضات.	لا يوجد إعلانات مخصصة، ولكن يتم الحديث خلال اللقاءات المسموعة مع إدارة البلدية حول إمكانية أي مواطن الذهاب إلى البلدية وتقديم أي شكوى أو مقترح.	لم يكن هناك إعلانات(مسموعة) عن وجود نظام شكوى واعتراضات.	نعم
17	وجود إعلانات(مرئية) عن وجود نظام شكوى واعتراضات.	لم يكن هناك إعلانات(مرئية) عن وجود نظام شكوى واعتراضات.	لا يوجد حتى اللحظة ويتم العمل على تفعيل ذلك.	لم يكن هناك إعلانات(مرئية) عن وجود نظام شكوى واعتراضات.	نعم https://www.facebook.com//munigaza/videos/11431033//22896040
18	يتم تزويد المواطنين بتغذية عن نتيجة الشكوى المقدمة من قبلهم.	لم يتم تزويد المواطنين بتغذية عن نتيجة الشكوى المقدمة من قبلهم لان الشكوى كانت من خلال تعليقات على صفحة الفيس بوك الخاصة بالبلدية.	حسب نوع الشكوى وطلب المواطن، يمكن تزويده بكتاب رسمي حول الشكوى التي تقدم بها.	لم يتم تزويد المواطنين بتغذية عن نتيجة الشكوى المقدمة من قبلهم لان الشكوى كانت من خلال تعليقات على صفحة الفيس بوك الخاصة بالمجلس القروي.	نعم / يتم تزويدهم برسالة نصية باستلام الشكوى وعند الحل يتم تزوديهم بمخرجات حل الشكوى برقم وتاريخ ورساله رسمية
إدارة مخاطر الفساد					

19	تتضمن عملية التخطيط تحليل لمخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في مخرجات عملية التخطيط	لم تتضمن عملية التخطيط تحليل لمخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في مخرجات عملية التخطيط.	لم تتضمن عملية التخطيط تحليل لمخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في مخرجات عملية التخطيط.	لم تتضمن عملية التخطيط تحليل لمخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في مخرجات عملية التخطيط المفهوم غير واضح للهيئات المحلية.	نظام التعامل مع مخاطر الفساد، من خلال دائرة الرقابة ترفع التوصيات لاي موضوع أو قضية تلاحظها أو ترفع لها. وتقوم بالمتابعة مع الجهات ذات العلاقة.
20	وجود لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لدراسة وإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط.	لم يكن هناك لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لدراسة وإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط.	لم يكن هناك لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لدراسة وإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط.	لم يكن هناك لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لدراسة وإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط، المفهوم غير واضح للهيئات المحلية.	خاص بدائرة الرقابة في البلدية.
مدونة السلوك					
21	تضمن الخطط التنموية على جزئية خاصة بمدونة السلوك وقواعد الحوكمة لعملية التخطيط التنموي.	متوفر لدى الهيئة المحلية دليل إجراءات خاص بخدمة الجمهور بشكل عام للتعامل مع الجمهور، ولكن لا يشمل عملية التخطيط. هو متعلق بالتعامل مع الجمهور في مركز خدمة الجمهور.	خلافا لدليل الإجراءات الموجود في مركز خدمة الجمهور والمنشور على موقع البلدية، يوجد أيضا دليل التخطيط التنموي للمدن والبلدات الفلسطينية والمعتمد من وزارة الحكم المحلي وهو منشور على موقع الوزارة والبلدية ويشرح بالتفصيل مراحل صياغة الخطة وما هو مطلوب لاعتمادها بشكل نهائي.	لا يوجد مدونة سلوك أو دليل إجراءات، إنما نتبع قوانين الحكم المحلي، وجزء كبير يعتمد على التقديرات الشخصية.	يوجد مدونة سلوك عامة تتعلق بأعمال الهيئة والتعامل مع المواطنين وتصرف الموظفين بالتعامل مع الجمهور لكافة الأمور.
الهدف 16 للتنمية المستدامة (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد)					
22	اتباع إجراءات واضحة لإشراك جميع فئات المواطنين (الفئات المهمشة على وجه	لم يكن هناك إجراءات منظمة وتعمل بشكل حقيقي وفاعل لإشراك جميع فئات المواطنين (الفئات المهمشة على وجه الخصوص) كان المهم بالنسبة للعاملين على إعداد الخطة دعوة المؤسسات	حرصت الهيئة المحلية دائما على وجود نسبة 30% من الإناث في أي نشاط من أنشطة الخطة وهذا مثبت بسجلات الحضور المنشورة على الموقع الإلكتروني، كذلك تمثيل للأشخاص ذوي	تم الاعتماد في العمل على دليل التخطيط التنموي والذي من خلاله كان يفترض مشاركة ما نسبته 30% من النساء والشباب.	نعم https://www.facebook.com/Ajyal.aacd/photos/a.742288972488913/6052717381446019

	الخصوص) في عملية التخطيط.	الرسمية والشخصيات الاعتبارية على وجه الخصوص من خلال الكتب الرسمية والاتصال الهاتفي، أما المواطنين من خلال الإعلانات العامة على الصفحات دون التركيز بدعوات خاصة على الفئات المهمشة، على اعتبار أن المؤسسات تمثل تلك الشريحة من المجتمع.	الإعاقة والشخصيات الاعتبارية من كبار السن.	إضافة الى أن مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية ساهمت في تلك الفترة في تنظيم وتحسين مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة في عملية التخطيط مما ساهم في وصول مميز لقضايا الفئات المهمشة.	
23	الخطة تتضمن مشاريع تخدم قضايا الفئات المجتمعية المختلفة خاصة المهمشة منها.	كان هناك اهتمام بقضايا الفئات المهمشة خاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وكانت جزء من الأولويات التنموية في الخطة 2018.	كان هناك اهتمام بقضايا الفئات المهمشة، وذلك من خلال الحرص على مشاركتهم في إعداد الخطط كذلك من عمل اجتماعات مصغرة لهم لتحديد احتياجاتهم	كان هناك اهتمام بقضايا الفئات المهمشة خاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وكانت جزء من الأولويات التنموية في الخطة للعام 2018, نتيجة الدعم المساند لعملية مشاركتهم الذي كان يقاد من قبل مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية وفرق المساءلة المجتمعية المشكلة من قبلهم.	نعم، حيث أن الفئات الهشة والمهمشة يشكلون أكثر من ثلث الفرق المشاركة في عملية التخطيط، بشكل يضمن التعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم وعكسها كمشاريع ضمن الخطة.
24	الخطط التنموية حساسة لاحتياجات كل الفئات المجتمعية خاصة المهمشة منها.	أدرج في الخطة مشاريع موجهة لقطاع الشباب، المرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة.	تضمنت الخطة التنموية مشاريع حساسة للفئات المهمشة والأشخاص ذوي الإعاقة في الخطة الرباعية 2018-2021.	أدرج في الخطة مشاريع موجهة لقطاع الشباب، المرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة.	نعم، حيث أن صياغة القضايا وترتيبها مبنية بمشاركة الفئات المهمشة، بجانب عملية اعتماد الخطة بشكل نهائي.
25	وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة الخطط اتجاه كل الفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط.	لا لم يكن هناك وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة الخطط اتجاه كل الفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط، وإنما يتم العمل بشكل عفوي وعشوائي نابع من تصويت المشاركين في	لا يوجد آلية أو جهة تقوم بذلك، لكن يتم إدراج المحرجات والتدخلات بناء على أعضاء اللجان المختلفة ومن بينهم أعضاء الفئات المهمشة وبالتالي تحقيق نوع من العدالة (يتم الاختيار بالتصويت).	لا لم يكن هناك وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة الخطط اتجاه كل الفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط، وإنما يتم العمل بشكل عفوي وعشوائي نابع من تصويت المشاركين	وفق هيكلية فريق التخطيط توجد لجنة التخطيط الأساسي وإشراف مباشر من رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي ووحدة الرقابة الداخلية لمتابعة تحقيق أهداف وسياسات البلدية.

		عملية التخطيط على أولويات القضايا التنموية.		في عملية التخطيط على أولويات القضايا التنموية.	
النوع الاجتماعي					
26	وجود مشاركة فاعلة للنوع الاجتماعي في عملية التخطيط.	حضور النساء بالغالب اعلى من الذكور خاصة أن المؤسسات النسوية كانت باشراك الأعضاء 30%.	نعم، بنسبة لا تقل عن 30% من خلال سجلات الحضور.	كان هناك مشاركة فاعلة للنوع الاجتماعي في عملية التخطيط نتيجة الدعم المساند لعملية مشاركتهم الذي كان يقاد من قبل مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية وفرق المساءلة المجتمعية المشكلة من قبلهم.	نعم https://www.flickr.com/photos/132398423@N02/albums/72177720305657627
27	القضايا المجتمعية حساسة للنوع الاجتماعي.	القضايا التنموية المدرجة في الخطة حساسة للنوع الاجتماعي جراء المشاركة الفاعلة من النساء في الورشة الأولى الخاصة بالتصويت على القضايا حيث شكلت نسبة النساء فيها حوالي 30%.	نعم من خلال وجود مجال اجتماعي يمثل المرأة ويأتي من خلال مشاركة المرأة بسبة 30% في عملية التخطيط.	القضايا التنموية المدرجة في الإطار التنموي للخطة كانت حساسة للنوع الاجتماعي.	يشارك في فرق التخطيط استشاري مختص بالنوع الاجتماعي، ويعمل على متابعة هذه القضايا.
28	المشاريع المدرجة بالخطط التنموية تخدم قضايا النوع الاجتماعي.	هناك مشاريع مدرجة بالخطة تخدم قضايا النوع الاجتماعي.	نعم، أي مشروع يخدم المرأة ولو بشكل غير مباشر، ولكن المشاريع ذات الصلة بالمرأة فهي موجودة أيضا وعددها وحجمها يعتمد على نتائج تصويت لجنة أصحاب العلاقة.	هناك مشاريع مدرجة بالإطار التنموي للخطة تخدم قضايا النوع الاجتماعي مع الإشارة الى أن الخطط الخاصة بالمجالس القروي هي سنوية وليست رباعية.	نعم، حيث أن صياغة القضايا وترتيبها مبنية بمشاركة النوع الاجتماعي، بجانب عملية اعتماد الخطة بشكل نهائي.
29	وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة النوع الاجتماعي في مخرجات عملية التخطيط.	لا لم يكن هناك وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة النوع الاجتماعي في مخرجات عملية التخطيط، وإنما يتم العمل بشكل عفوي وعشوائي نابع من تصويت المشاركين في عملية التخطيط على أولويات القضايا التنموية.	لا يوجد آلية منظمة وواضحة ولا توجد جهة تقوم بذلك، ولكن المخرجات تتم بالمشاركة والتصويت والمرأة تمثل ما لا يقل عن 30% من اللجنة.	لا يوجد آليات للرقابة والتدقيق على عدالة النوع الاجتماعي في مخرجات عملية التخطيط.	وفق هيكلية فريق التخطيط توجد لجنة التخطيط الأساسي وإشراف مباشر من رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي ووحدة الرقابة الداخلية لمتابعة تحقيق أهداف وسياسات البلدية.

نظام الشراء					
30	وجود لجان مجتمعية مشرفة على عملية تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطط التنموية.	لا لم يكن هناك لجان مجتمعية مشرفة على عملية تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطط التنموية، وبالغالب التنفيذ للمشاريع يرتبط بالتمويل وليس بالأولويات المجتمعية، بشكل عام الهيئات المحلية لا تمتلك الإمكانيات على تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة.	لا يوجد لجان، لان التنفيذ بالغالب للمشاريع يتم حسب وجود التمويل الذاتي أو المنح.	لا يوجد لجان، لان التنفيذ بالغالب للمشاريع يتم حسب وجود التمويل الذاتي أو المنح.	نعم، حيث توجد لجنة مسائلة تتابع أعمال البلدية بجانب لجان الأحياء.
31	وجود تنافسية عادلة على العطاءات لتنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة التنموية.	العطاءات واضحة تتم من خلال القوانين والشروط التابعة للحكم المحلي وتتم بكل نزاهة وشفافية.	نعم من خلال تطبيق أنظمة وقوانين وزارة الحكم المحلي.	العطاءات الكبيرة المنافسة فيها عادلة هناك تتبع عالي من قبل وزارة الحكم المحلي للعمل، ومجلس الخدمات المشترك لريف بيت لحم.	نعم، يتم الإعلان عن العطاءات وفق الأنظمة الرسمية.
32	يتم اعتماد القوانين الفلسطينية ومن ضمنها اعتماد قانون الشراء العام في عمليات الشراء.	لقد تم اعتماد القوانين الفلسطينية ومن ضمنها اعتماد قانون الشراء العام في عمليات الشراء، إضافة الى انه تم اخذ تدريبات من خلال صندوق تطوير وإقراض البلديات حول ذلك، وهناك دليل إجراءات الشراء، وهناك متابعة من الرقابة ولكن بالغالب تكون نتيجة شكوى معين. يتم تتبع بقية المشاريع. كما يتم مراسلة الحكم المحلي حول العطاءات.	نعم، لقد تم اعتماد القوانين الفلسطينية ومن ضمنها اعتماد قانون الشراء العام في عمليات الشراء وبشكل كامل، إضافة الى انه تم تدريب طاقم متخصص من موظفي البلدية حول هذا الموضوع.	لقد تم اعتماد القوانين الفلسطينية ومن ضمنها اعتماد قانون الشراء العام في عمليات الشراء.	نعم، يتم العمل وفق القانون الفلسطيني في عمليات الشراء.
تضارب المصالح					

33	وجود إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح في عملية التخطيط.	في قانون الهيئات المحلية يوجد قانون واضح لتضارب المصالح من ضمنها التوظيف الأقارب، تنفيذ المشاريع أما عملية التخطيط لا يوجد بند خاص بذلك.	لا يوجد تضارب مصالح في عملية التخطيط ومخرجاتها وذلك بسبب الاعتماد على الأنظمة والقوانين ذات الصلة.	لا يوجد إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح في عملية التخطيط.	وجود لجان متخصصة ومتنوعة في عملية التخطيط يتكامل دورها الإشرافي والرقابي مع ضمان عدم تضارب المصالح، بجانب مشاركة لجنة مجتمعية (لجنة أصحاب العلاقة) بجانب اللجان التخصصية، كما أن وجود وحدة رقابة داخلية في البلدية تتابع سياسات مكافحة الفساد وتضارب المصالح تعمل على تعزيز هذا الدور.
34	وجود إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح بين رئيس وأعضاء الهيئة المحلية والمشاركين في التخطيط.	يوجد قانون ملزم بشكل عام ولكن لا يوجد وجود إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح بين رئيس وأعضاء الهيئة المحلية والمشاركين في التخطيط.	دليل التخطيط والمشاركة المجتمعية ومشاركة مؤسسات وفعاليات المدينة في عملية التخطيط تمنع وجود تضارب للمصالح	لا يوجد إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح بين رئيس وأعضاء الهيئة المحلية والمشاركين في التخطيط.	وجود لجان متخصصة ومتنوعة في عملية التخطيط يتكامل دورها الإشرافي والرقابي مع ضمان عدم تضارب المصالح، بجانب مشاركة لجنة مجتمعية (لجنة أصحاب العلاقة) بجانب اللجان التخصصية، كما أن وجود وحدة رقابة داخلية في البلدية تتابع سياسات مكافحة الفساد وتضارب المصالح تعمل على تعزيز هذا الدور.
35	وجود إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح بين موظفي الهيئة المحلية والمشاركين في التخطيط.	لا يوجد إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح بين موظفي الهيئة المحلية والمشاركين في التخطيط.	دليل التخطيط والمشاركة المجتمعية ومشاركة مؤسسات وفعاليات المدينة في عملية التخطيط تمنع وجود تضارب للمصالح	لا يوجد إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح بين موظفي الهيئة المحلية والمشاركين في التخطيط.	وجود لجان متخصصة ومتنوعة في عملية التخطيط يتكامل دورها الإشرافي والرقابي مع ضمان عدم تضارب المصالح، بجانب مشاركة لجنة مجتمعية (لجنة أصحاب العلاقة)

					بجانب اللجان التخصصية، كما أن وجود وحدة رقابة داخلية في البلدية تتابع سياسات مكافحة الفساد وتضارب المصالح تعمل على تعزيز هذا الدور.

3.1.2. تحليل وثائق الخطط التنموية الاستراتيجية للبلدات والمدن الفلسطينية:

تبعا لتحليل مؤشرات النزاهة والشفافية ومنع الفساد لعينة مكونة من 15 خطة لوحدات الحكم المحلي المصنفة ا، ب، ج من المحافظات الشمالية والجنوبية، وملحقاتها لفحص حساسية هذه الخطة لمفاهيم النزاهة والشفافية ومنع الفساد، ودراسة الخطوات جميعها وكذلك المشاريع المقترحة والقضايا التنموية بالاستناد إلى التدخلات والاستراتيجيات المدرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد نستنتج التالي:

مؤشر (1) الحق في الحصول على المعلومات وأليات التنفيذ:

لم تتضمن الوثائق الورقية لجميع الخطط التنموية أي معلومات تتعلق بالإعلام بشكل (مرئي، مسموع، مكتوب) عن مجريات ونشاطات عملية التخطيط ومخرجاته أو حول نشر الخطط التشغيلية والموازنات للجمهور.

كما لم يتم الإشارة داخل الخطط الورقية جميعها أي معلومات حول اليات التعامل مع الملاحظات المدرجة من الجمهور أو كيفية تضمينها في الخطط.

أشارت نتائج المراجعة الورقية لوثائق الخطط التنموية الخاصة بمؤشر **توقيع العقد المجتمعي من قبل المؤسسات الأهلية والشركاء المحليين** بان ما نسبته 40% من الخطط حققت المؤشر بشكل جيد من حيث عدد المشاركين, تمثيل الفئات المجتمعية المختلفة والمؤسسات الحكومية والأهلية, تمثيل النوع الاجتماعي المبين في العقد المجتمعي, في حين تبين أن ما نسبته 34% من الخطط التنموية حققت المؤشر بشكل ضعيف جراء غياب التمثيل الحقيقي من حيث تمثيل الفئات المجتمعية المختلفة والمؤسسات الحكومية والأهلية, تمثيل النوع الاجتماعي وعدد الموقعين على الوثيقة. **مؤشر (2) النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في عملية التخطيط:**

لم تتضمن الوثائق الورقية لجميع الخطط التنموية أي معلومات تتعلق بوجود برامج تدريبية تحضيرية للجان التنموية، فريق التخطيط، لجنة التخطط المشكلة فترة عملية التخطيط أو الموظفين حول موضوع الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد، أو لوجود مواد إعلانية توعوية أو منشورات حول ذلك أيضا.

مع الإشارة الى أن دليل التخطيط بكل مكوناته يحث على المشاركة المجتمعية الفاعلة، والترويج لعملية التخطيط، إضافة الى نشر جميع مجريات عملية التخطيط ومخرجاته والتي تعتبر جزء رئيسي من مبادئ الشفافية والنزاهة.

مؤشر (3) نظام الرقابة:

لم تتضمن الوثائق الورقية لجميع الخطط التنموية لوجود أي معلومات حول وجود منظومة رقابية على تنفيذ الخطط والمشاريع.

كما انه لم يتضمن دليل التخطيط التنموي على أية إشارة لوجود أو استخدام دليل إجراءات للمشتريات أو نظام مشتريات أو وجود خطة توريدات

مؤشر (4) نظام الهدايا:

لم تتضمن الوثائق الورقية لجميع الخطط التنموية أي معلومات تتعلق بوجود نظام للهدايا لتجنب تلقي أي هدايا عينية فترة العمل على إعداد الخطة التنموية. إضافة الى أن دليل التخطيط التنموي لم يتضمن أيضا على أي بنود تتعلق بنظام الهدايا.

مؤشر (5) نظام الشكاوى والاعتراض:

لم تتضمن الوثائق الورقية لجميع الخطط التنموية أي معلومات لوجود لجنة مشكلة لمتابعة الشكاوى والاعتراضات، أو لوجود نظام الكتروني لتقديم الشكوى والاعتراضات. ولم يتم إدراج تغذية راجعة عن نتيجة الشكوى المقدمة من قبلهم في وثيقة الخطة فترة عملية التخطيط.

يشير دليل التخطيط التنموي في مرحلة الإطلاق لعملية التخطط التنموية ومن خلال اللقاء المجتمعي الأول الى ضرورة الإعلان عن وجود نظام شكاوى كما ورد أدناه في الدليل.

مؤشر (6) إدارة مخاطر الفساد:

لم تتضمن الوثائق الورقية لجميع الخطط التنموية أي معلومات تتعلق بتحليل مخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في مخرجات عملية التخطيط، أو وجود لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لدراسة وإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط.

مؤشر (7) مدونة السلوك:

لم تتضمن الوثائق الورقية لجميع الخطط التنموية أي معلومات تتعلق بتضمن الخطط التنموية على جزئية خاصة بمدونة السلوك وقواعد الحوكمة لعملية التخطيط التنموي.

كما أن دليل التخطيط التنموي لم يتضمن على بنود تحث على الالتزام بمدونة السلوك وقواعد الحوكمة أثناء عملية إعداد الخطط التنموية من قبل موظفي الهيئة المحلية.

مؤشر (9) نظام الشراء:

لم تتضمن الوثائق الورقية لجميع الخطط التنموية على وجود لجان مجتمعية مشرفة على عملية تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطط التنموية، ومعلومات تتعلق بعدالة العطاءات لتنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة التنموية، أو إذا ما اعتمدت الخطط في الشراء على القوانين الفلسطينية ومن ضمنها اعتماد قانون الشراء العام في عمليات الشراء.

مؤشر (10) تضارب المصالح:

لم تتضمن الوثائق الورقية لجميع الخطط التنموية على وجود إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح في عملية التخطيط، او وجود إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح بين رئيس وأعضاء الهيئة المحلية والمشاركين في التخطيط، أو وجود إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح بين موظفي الهيئة المحلية والمشاركين في التخطيط.

المؤشرات ذات البعد الرقمي:

تم إجراء تحليل إحصائي للمؤشرات التي يمكن التعامل معها بشكل رقمي وهي على النحو التالي:

(التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد).

نتائج المراجعة الورقية لوثائق الخطط التنموية الخاصة بالمؤشرات الفرعية الناتجة من مؤشر التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد:

المؤشر/ تقييم المؤشر	جيد	متوسط	ضعيف
تشير الخطط التنموية لوجود مشاركة لكافة الفئات المجتمعية في عملية التخطيط.	%33	%27	%40
الخطة تتضمن مشاريع تخدم قضايا الفئات المجتمعية المختلفة خاصة المهمشة منها.	%26	%41	%33
الخطط التنموية حساسة لاحتياجات كل الفئات المجتمعية خاصة المهمشة منها.	%26	%41	%33

شكل رقم (1) يبين نسبة مشاركة الفئات المجتمعية المختلفة في عملية التخطيط

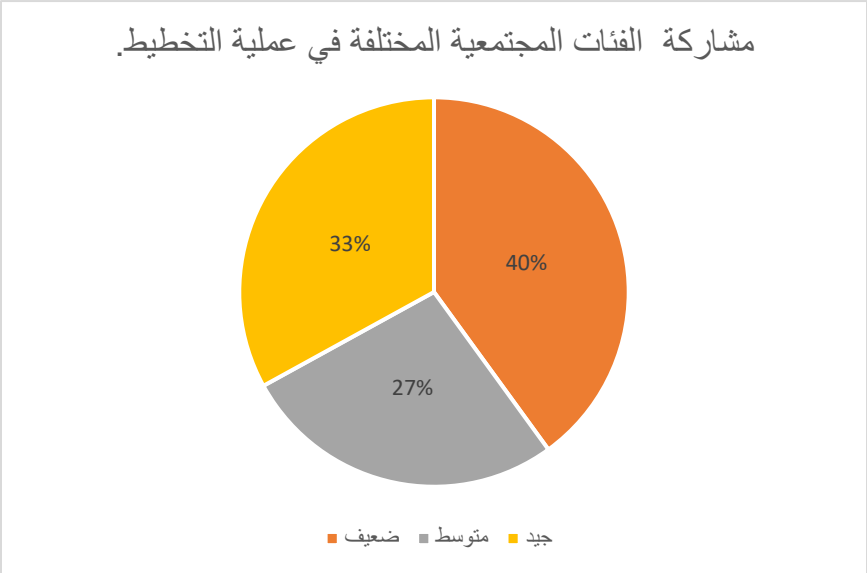

يبن الجدول أعلاه أن نسبة الخطط التنموية التي تضمنت على قضايا ومشاريع حساسة للفئات المهمشة ضمن إطارها التنموي قد بلغت نسبتها حوالي 41%, أما الخطط التنموية التي تضمنت على قضايا ومشاريع حساسة للفئات المهمشة ضمن الأولويات المجتمعية بلغت حوالي 26%, مع الملاحظة بان هذه النسب لم تتأثر بتصنيف البلدية، أو عدد السكان للبلدة أو المدينة.

لم تتضمن الوثائق الورقية لجميع الخطط التنموية على وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة الخطط اتجاه كل الفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط.

مؤشر النوع الاجتماعي:

نتائج المراجعة الورقية لوثائق الخطط التنموية الخاصة بالمؤشرات الفرعية الناتجة من مؤشر النوع الاجتماعي:

المؤشر/ تقييم المؤشر	جيد	متوسط	ضعيف
وجود مشاركة فاعلة للنوع الاجتماعي في عملية التخطيط.	%20	%33	%46
القضايا المجتمعية حساسة للنوع الاجتماعي.	%20	%27	%53
المشاريع المدرجة بالخطط التنموية تخدم قضايا النوع الاجتماعي.	%20	%27	%53

شكل رقم (2) يبين مدى حساسية الخطط التنموية لقضايا النوع الاجتماعي1

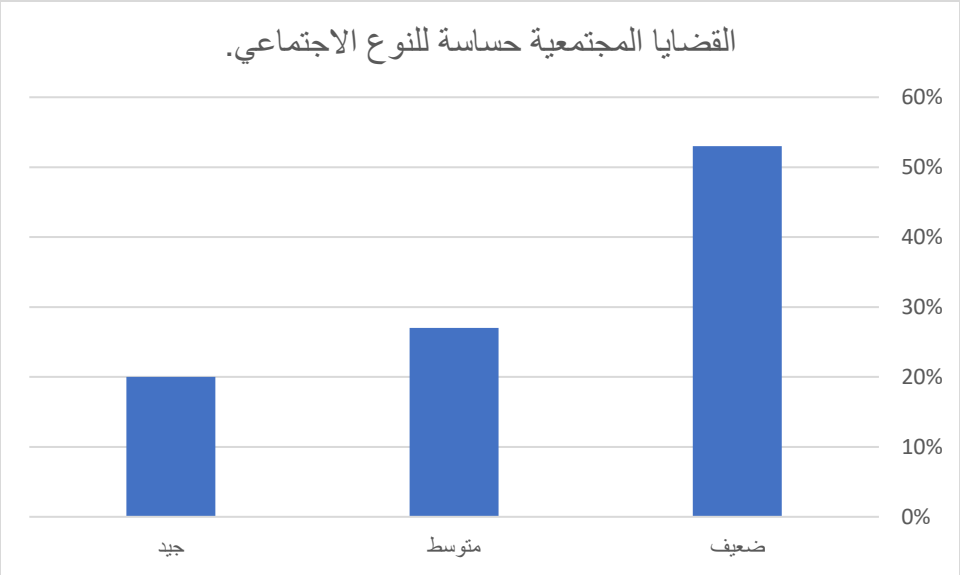

يبن الجدول أعلاه أن 46% من الخطط تدنت نسبة مشاركة النوع الاجتماعي فيها عن النسبة المطلوبة حسب دليل التخطيط التنموي وهي 30% في عملية التخطيط ضمن (فريق التخطيط، لجنة التخطيط، اللجان التنموية)، في حين بلغت نسبة الخطط التنموية حوالي 27% التي كانت مشاركة النوع الاجتماعي فيها 30%. فيما بلغت 20% نسبة الخطط التنموية التي كانت مشاركة النوع الاجتماعي فيها 30% فما فوق.

أن نسبة الخطط التنموية التي تضمنت على قضايا ومشاريع حساسة للنوع الاجتماعي ضمن إطارها التنموي قد بلغت نسبتها حوالي 27%, أما الخطط التنموية التي تضمنت على قضايا ومشاريع حساسة للفئات المهمشة ضمن الأولويات المجتمعية بلغت حوالي 20% في حين بلغت نسبة الخطط التنموية التي لم تتضمن على قضايا ومشاريع حساسة للنوع الاجتماعي حوالي 53%.

لم تتضمن الوثائق الورقية لجميع الخطط التنموية على وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة النوع الاجتماعي في مخرجات عملية التخطيط.

الفصل الثالث

1.3. النتائج:

بعد إجراء هذه الدراسة البحثية ومن خلال عرض التحليل السابق للدراسة خلصت الى النتائج الأتية:

- لا يتضمن الدليل على مواد تشير بشكل مباشر لتبني مبادئ مكافحة الفساد أو تدريبات أو مواد إعلامية أثناء عملية التخطيط تتعلق بالقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد ومكافحته أو الإشارة بشكل مباشر ضمن ورشات العمل والورشات المجتمعية المختلفة بقضايا الفساد ومكافحته وهذا ما تبين من عينة الدارسة ضمن تطبيق المؤشرات, و من خلال الدراسة الميدانية و مراجعة الوثائق تبين بان الهيئات المحلية لم يسبق وان تلقت أي تدريبات تتعلق بقضايا مكافحة الفساد, الشفافية, النزاهة, وهذا انعكس جليا على مدى الوعي لديهم بتلك المفاهيم, وهذا سيؤدي بالهيئات المحلية للوقوع في شبهات فساد دون معرفة منها بذلك أو بكيفية معالجته، مع العلم بان تقرير عمل هيئة مكافحة الفساد للعام 2022 أشار الى أنه تم عمل برامج توعية ل 100 سيدة من عضوات الهيئات المحلية حول دور القيادات النسوية في تعزيز بيئة النزاهة في الهيئات المحلية كما نفذت الهيئة بالتعاون مع أطراف وطنية برامج تدريبية وتوعوية استهدفت 300 شخص من أعضاء المجلس البلدي وموظفي الهيئات المحلية، من مختلف المحافظات الجنوبية.
- دليل التخطيط التنموي للبلدات والمدن الفلسطينية يتضمن خطة ترويج متكاملة تحث وتحفز الهيئات المحلية ولجان العمل على نشر كافة المعلومات، ويؤكد على توثيق كافة المخرجات بشكل مكتوب والعمل على مشاركتها مع المجتمع المحلي، إضافة الى انه يؤكد على الأخذ بالملاحظات المقدمة من الجمهور بعدة طرق ولكن رغم ذلك نجد أن التزام الهيئات المحلية بالإفصاح عن المعلومات يكون أحيانا اختياري وليس إجباري أو على حسب طبيعة المعلومة.
- بالغالب الهيئات المحلية لم تعتمد كافة وسائل الترويج المقترحة في الدليل وركزت في عملية الترويج على الصفحات الرسمية الخاصة بها للإعلان عن اللقاءات المجتمعية، كما لم تقم غالب البلديات بنشر كافة مخرجات عملية التخطيط مكتفية بنشر الإعلان عن اللقاء وبعض أخبار الأنشطة، والصيغة النهائية للخطط التنموية، وملخص الموازنة. وعليه فان هذا يدل على عدم وصول المواطنين بالشكل الحقيقي لحقهم في الحصول على كافة المعلومات والمخرجات الخاصة بعملية التخطيط.
- اعتمدت الهيئات المحلية على الملاحظات المقدمة من الجمهور ممن حضر اللقاءات فقط ولم تستخدم أو تشير لاستخدام أي وسائل أخرى لتضمين ملاحظات من لم يشارك الورشات واللقاءات، وهذا يؤدي الى إغفال حق بقية الموطنين في توصيل احتياجاتهم وأولوياتهم، إضافة الى أن الاولويات المجتمعية التي تتضمنها الخطط سوف تعالج احتياجات من تمكن من الوصول ومن شارك في العملية دون إعطاء الأشخاص غير المشاركين حقهم في التعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم. على الرغم من أن دليل التخطيط تضمن وسائل متعددة لتفعيل مشاركة المجتمع المحلي والأخذ بتوصياته.
- دليل التخطيط يتضمن بشكل **اختياري** على أدوات لفحص أركان المساءلة المجتمعية قبل البدء وأثناء عملية التخطيط، من خلال قائمة الفحص الإرشادية للإجراءات الخاصة بالمساءلة المجتمعية. إن تضمين أدوات الفحص ضمن البند الاختياري يؤدي بشكل غير مباشر الى إهمالها من قبل الكثير من الهيئات المحلية وهذا يقلل من قيمة الأداة.

- لا يتضمن دليل التخطيط التنموي على دور واضح ومحدد لدائرة الرقابة والتفتيش على مستوى المديرية أو الوزارة في عملية التخطيط ولا يوجد دور واضح لدائرة التدقيق الداخلي في العملية أو وجود حاجة لجهة تضمن جودة عملية التخطيط ومخرجاتها بما يتوافق مع مؤشرات الشفافية والنزاهة ومنع الفساد، وهذا سينعكس على مخرجات عملية التخطيط، وعلى اليات الرقابة على عملية التخطيط، مما يؤثر سلبا على تحقيق مؤشرات الشفافية والنزاهة ومنع الوقوع في الفساد.
- لا يتضمن دليل التخطيط على أي بنود تتعلق بنظام الهدايا، كما تبين أن جميع البلديات ضمن عينة الدراسة لا تمتلك نظام للتعامل مع الهدايا في عمل الهيئة المحلية أو في عملية التخطيط. حيث لم يتم تعميم على الهيئات المحلية ضرورة الالتزام بنظام الهدايا من قبل جهات الاختصاص
- يوجد نظام للشكاوى في دليل التخطيط التنموي ولكنه بحاجة لتطوير وتفعيل وربطه بضمان جودة مخرجات عملية التخطيط، ولكن وجود هذا النظام لم يكن كافي لتوفير وسيلة حقيقية للمواطنين لتوصيل شكواهم أو اعتراضهم، فحسب الدراسة الميدانية تبين عدم اعتماد أي نظام للشكاوى أو الاعتراض أثناء عملية التخطيط وان أي شكوى أو اعتراض من المواطنين كان بالغالب من خلال التعليق على صفحات الفيس بوك أو خلال الورشات نفسها.
- لم يتضمن دليل التخطيط أو عمل الهيئات المحلية على وجود أي بنود تتعلق بإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط أو في عمل الهيئات المحلية، وذلك بسبب حداثة مفهوم إدارة المخاطر وعدم المعرفة الكافية به.
- تبين وجود مدونة سلوك وإجراءات لتنظيم عمل خدمة الجمهور لدى بعض الهيئات المحلية لتنظم عملها، ولكن لم يشتمل دليل التخطيط على مراجعة لقواعد السلوك الصحيح أثناء تنفيذ وإدارة عملية التخطيط، ولا توجد آليات للمساءلة والرقابة على الالتزام بمضمون مدونات السلوك، ولم يتضمن على ضرورة الالتزام بتدريب الموظفين عليه، كما بدى جليا عدم التفريق لدى الهيئات المحلية بين مدونة السلوك لعمل الموظفين بشكل عام، وإجراءات التعامل مع الجمهور من خلال مركز خدمة الجمهور.
- يتضمن دليل التخطيط إجراءات واضحة لإشراك المجتمع المحلي بكافة شرائحه في جميع مراحل عملية التخطيط، حتى المغتربين منهم، لكنه لم يتضمن على توجيهات محددة لفحص القضايا المجتمعية الخاصة بكل الفئات المجتمعية وإنما يعتمد في ترتيب تلك الأولويات على المشاركة المجتمعية والتصويت عليها. ولكن ليس هناك ما يلزم الهيئات المحلية باعتماد تلك الأدوات لضمان المشاركة الحقيقية لكافة الشرائح المجتمعية، أو وصول صوت كافة الشرائح وانعكاسه بشكل حقيقي ضمن الأولويات المجتمعية.
- يتضمن الدليل على وجود أداة **اختيارية** للرقابة والتدقيق على عدالة البرامج /المشاريع وحساسيتها للفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط ولكنها غير ملزمة، مما يؤدي الى غياب القضايا والمشاريع في كثير من الخطط التنموية التي تلبي احتياجات الفئات المهمشة والنوع الاجتماعي.
- لم يتضمن دليل التخطيط على توجيهات ملزمة باستخدام القانون في عملية الشراء والتوريدات أو لكيفية إدارة عملية التعاقد مع منفذي المشاريع والمرجعية القانونية لذلك، كما انه لا يتضمن على أية إشارة لوجود أو استخدام دليل إجراءات

للمشتريات أو نظام مشتريات أو وجود خطة توريدات. على الرغم من أن جميع الهيئات المحلية أكدت التزامها الكامل بقانون الشراء الفلسطيني في العمل.

- لم يتضمن الدليل على إشارات تلزم العمل بأنظمة الهدايا والإفصاح عن تضارب المصالح كأحد الأنظمة المساندة لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته, حيث لم يتم تعميم ضرورة الالتزام بنظام الفصاح عن تضارب المصالح من قبل جهات الاختصاص على الهيئات المحلية.

2.3. التوصيات:

في ضوء النتائج التي أظهرتها الدراسة يمكن الإشارة لاهم التوصيات التي تسهم في تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد:

توصيات مرتبطة بدليل التخطيط التنموي:

- أن يتضمن دليل التخطيط على طرق متعددة تضمن الاخذ بملاحظات الجمهور لكافة مراحل عملية التخطيط ومخرجاته.
- أن يتضمن الدليل في المرحلة الأولى من عملية التخطيط على توجيهات لبرامج توعوية وتدريبات للجان المختلفة حول قضايا مكافحة الفساد ونظام الإفصاح عن تضارب المصالح، وان يحث الدليل في خطته الترويجية والورشات التوجيهية والمجتمعية المختلفة حول ذلك.
- أن يتضمن دليل التخطيط في المرحلة الثالثة والرابعة على بنود لتفعيل دور الرقابة الداخلية للهيئات المحلية والحث على تدريب موظفي الرقابة على مفاهيم التخطيط التنموي.
- أن يتضمن الدليل في المرحلة الأولى على تشكيل لجنة للتعامل مع الشكاوى والاعتراضات أثناء عملية التخطيط، إضافة الى الحث على ربط الشكاوى بنظام الشكاوى الإلكتروني الخاص بالهيئات المحلية.
- أن يتضمن الدليل في المرحلة الأولى لعملية التخطيط في الجزء الخاص بمهام فريق التخطيط، بان يكون جزء من مهام فريق التخطيط إدارة أخطار الوقوع بالفساد أثناء عملية التخطيط. مع ضرورة تدريبهم على أسلوب إدارة المخاطر نظرا لحداثته.
- يمكن إدراج فقرة تذكيرية في دليل التخطيط وضمن المرحلة الرابعة لعملية التخطيط على ضرورة الالتزام بقانون الشراء العام، ويجب عكس ذلك أيضا في معايير التمويل المعتمدة من الجهات الرسمية مثل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية والمانحين عبر وزارة الحكم المحلي.

توصيات خاصة بوزارة الحكم المحلي:

- ادراج بند داخل مدونة السلوك تحث على الالتزام بقواعد الحوكمة أثناء عملية التخطيط.
- تعميم نظامي الهدايا والإفصاح عن تضارب المصالح وضرورة الالتزام والعمل بهم على الهيئات المحلية، ووضع إشارات واضحة في الدليل على ذلك.
- الحد من الأخطاء الشائعة والتي جزء منها سببها غياب الشفافية والنزاهة في الخطط التنموية
- تكريس وتفعيل عمل وحدات الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية للقيام بدورها في المساءلة المانعة من الوقوع في شبهات الفساد.
- تضمين كافة التعديلات المقترحة في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي من اجل تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومنع الوقوع في الفساد.
- أن يتم العمل على تدريب الهيئات المحلية على مدونة السلوك وإلزامهم بتنفيذ الإجراءات والسياسات المدرجة بها.
- تطبيق نموذج على مجموعة من البلديات والمجالس القروية بعد تضمين التعديلات المقترحة على دليل التخطيط للتأكد من قدرتها على تحقيق وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومنع الوقوع في الفساد.

توصيات خاصة بهيئة مكافحة الفساد:

- التعاون مع وزارة الحكم المحلي على تضمين التعديلات المقترحة في دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي من اجل تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومنع الوقوع في الفساد.
- تدريب الهيئات المحلية واللجان التنموية المختلفة على كافة الموضوعات المتعلقة بمبادئ النزاهة والشفافية ومنع الوقوع في الفساد المتمثلة بقانون مكافحة الفساد رقم (1) للعام 2005 وتعديلاته، والأنظمة المساندة له (نظامي الهدايا والإفصاح عن تضارب المصالح).
- رفع مستوى وعي الهيئات المحلية والمواطنين من خلال عمل منشورات ومواد إعلامية موجهة للهيئات المحلية تتعلق بموضوع مبادئ النزاهة والشفافية ومنع الوقوع في الفساد، مع التركيز على اهمية مشاركة المجتمعية خلال فترة عملية التخطيط التنموي.
- تعزيز معرفة الهيئات المحلية باليات إدارة مخاطر الفساد في عملها وأثناء عملية التخطيط.
- إن تتضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد القطاعية وعبر القطاعية القادمة تدخلات وأنشطة تسهم في تعزيز النزاهة والشفافية في الهيئات المحلية.

الملاحق:

ملحق رقم (1) نموذج فحص دليل التخطيط التنموي:

#	المؤشر
	الحق في الحصول على المعلومات وأليات التنفيذ
.1	يركز الدليل على تنفيذ الترويج الإعلامي بشكل (مرئي، مسموع، مكتوب) عن عملية التخطيط والأنشطة المرتبطة بها.
.2	يشير الدليل لضرورة نشر معلومات حول الأنشطة والمخرجات لعملية التخطيط دورياً، أثناء عملية التخطيط أو بشكل الكتروني.
.3	إدراج بند في الدليل لعمل تقارير دورية عن مخرجات عملية التخطيط.
.4	يبين الدليل كيفية معالجة الملاحظات المدرجة من الجمهور.
	النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في عملية التخطيط لدى الهيئات المحلية
.5	يتضمن الدليل توضيح لمدى تحقيق مبادئ الشفافية والنزاهة في عملية التخطيط.
.6	يتضمن الدليل إشارة لضرورة تبني منظومة مكافحة الفساد وفلسفتها في إعداد الخطط التنموية.
.7	يتضمن الدليل التخطيط على تنفيذ برامج تدريبية إرشادية حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.
.8	يتضمن الدليل توجيهات للهيئة المحلية بوجود مواد إعلانية توعوية أو منشورات متخصصة بقضايا الفساد ومكافحته وتعزيز قيم النزاهة وأسس الشفافية لعملية التخطيط.
.9	حث الدليل على الإشارة ضمن ورشات العمل حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.
.10	حث الدليل على تدريب اللجان العاملة في التخطيط في مواضيع الشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد.
	نظام الرقابة
.11	وجود نظام تدقيق للمشاريع داخل الخطة التنموية من خلال دائرة الرقابة الداخلية.
.12	يتضمن الدليل ما يلزم الهيئات المحلية بملاحظات الدائرة الرقابية الداخلية عند تنفيذ المشاريع.
.13	يتضمن الدليل مواد للتأكيد على إعداد خطة متابعة وتقييم للخطط التنموية.
.14	شجع الدليل وجود لجنة داخلية من المجتمع المحلي والهيئة المحلية للمتابعة والتقييم للخطط التنموية.
	نظام الهدايا
.15	يحث الدليل على تجنب تلقي أي هدايا عينية فترة العمل على إعداد الخطة التنموية
	نظام الشكاوى والاعتراض
.16	يتضمن دليل التخطيط التنموي على وجود نظام للشكاوى والاعتراض.
.17	حث الدليل على تشكيل لجنة لمتابعة الشكاوى والاعتراضات.
.18	شجع الدليل على إعداد سجل بحالات عن الشكاوى وكيفية معالجتها.
.19	وجود نظام الكتروني لتقديم الشكوى والاعتراضات.
	إدارة مخاطر الفساد
.20	تضمن دليل التخطيط التنموي مواد لإدارة مخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في عملية التخطيط.

.21	أكد الدليل على تشكيل لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لدراسة وإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط.
مدونة السلوك	
.22	حث الدليل على الالتزام بمدونة السلوك وقواعد الحوكمة أثناء عملية إعداد الخطط التنموية من قبل موظفي الهيئة المحلية.
الهدف 16 للتنمية المستدامة (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد)	
.23	يتضمن الدليل إجراءات واضحة لإشراك جميع فئات المواطنين في عملية التخطيط.
.24	يتضمن الدليل توجيهات محددة لفحص القضايا المجتمعية الخاصة بكل الفئات المجتمعية.
.25	يتضمن الدليل على وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة البرامج /المشاريع وحساسيتها للفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط.
النوع الاجتماعي	
.26	يتضمن الدليل إجراءات لإشراك وتفعيل النوع الاجتماعي في عملية التخطيط.
.27	يتضمن الدليل وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة النوع الاجتماعي في مخرجات عملية التخطيط.
نظام الشراء	
.28	يتضمن الدليل توجيهات ملزمة لاستخدام قانون الشراء العام
.29	يتضمن الدليل الإشارة لوجود دليل إجراءات للمشتريات ونظام للشراء في الهيئة المحلية متوفق مع قانون الشراء العام
تضارب المصالح	
.30	يتضمن الدليل إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح في عملية التخطيط.

ملحق رقم (2) نموذج فحص الخطط التنموية:

الحق في الحصول على المعلومات وأليات التنفيذ
1. يتم الإعلام بشكل (مرئي، مسموع، مكتوب) عن مجريات ونشاطات عملية التخطيط.
2. الصفحة الإلكترونية الخاصة بعملية التخطيط يتم تغذيتها بالأنشطة والمخرجات لعملية التخطيط دورياً
3. التقارير المنجزة عن عملية التخطيط منشورة للجمهور بشكل دوري، أثناء عملية التخطيط أو بشكل الكتروني.
4. الملاحظات المدرجة من الجمهور، يأخذ بها في عملية التخطيط ويتم التعديل على التقارير تبعا لها.
5. يتم توقيع عقد مجتمعي من قبل المؤسسات الأهلية والشركاء المحليين.
6. يتم نشر الخطط التشغيلية والموازنات للجمهور.
النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد في عملية التخطيط
7. تلقي برامج تدريبية تحضيرية حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.
8. وجود مواد إعلانية توعوية أو منشورات متخصصة بقضايا الفساد ومكافحته وتعزيز قيم النزاهة وأسس الشفافية لعملية التخطيط.
9. يتم الإشارة ضمن ورشات العمل حول الشفافية، النزاهة والقوانين ذات العلاقة بالوقاية من الفساد.
10. اللجان (فريق التخطيط، لجان التخطيط) المشكلة والموظفين مدربين على المواضيع المتعلقة بالشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد.
نظام الرقابة
11. وجود منظومة رقابية على تنفيذ الخطط والمشاريع.
نظام الهدايا
12. يتم تجنب تلقي أي هدايا عينية فترة العمل على إعداد الخطة التنموية
نظام الشكاوى والاعتراض
13. وجود لجنة مشكلة لمتابعة الشكاوى والاعتراضات.
14. إشارة الى وجود نظام الكتروني لتقديم الشكوى والاعتراضات.
15. تم الإشارة في الخطط لوجود إعلانات (مكتوبة، مسموعة، مرئية) عن وجود نظام شكوى واعتراضات.
16. تم إدراج تغذية راجعة عن نتيجة الشكوى المقدمة من قبلهم في وثيقة الخطة فترة عملية التخطيط.
إدارة مخاطر الفساد
17. تتضمن عملية التخطيط تحليل لمخاطر الفساد لدى الهيئات المحلية في مخرجات عملية التخطيط
18. وجود لجنة من المجتمع المحلي والهيئة المحلية لدراسة وإدارة مخاطر الفساد في عملية التخطيط.
مدونة السلوك
19. تضمن الخطط التنموية على جزئية خاصة بمدونة السلوك وقواعد الحوكمة لعملية التخطيط التنموي.
الهدف 16 للتنمية المستدامة (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد)
20. تشير الخطط التنموية لوجود مشاركة لكافة الفئات المجتمعية في عملية التخطيط.
21. الخطة تتضمن مشاريع تخدم قضايا الفئات المجتمعية المختلفة خاصة المهمشة منها.
22. الخطط التنموية حساسة لاحتياجات كل الفئات المجتمعية خاصة المهمشة منها.
23. وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة الخطط اتجاه كل الفئات المجتمعية في مخرجات عملية التخطيط.

النوع الاجتماعي
24. وجود مشاركة فاعلة للنوع الاجتماعي في عملية التخطيط.
25. القضايا المجتمعية حساسة للنوع الاجتماعي.
26. المشاريع المدرجة بالخطط التنموية تخدم قضايا النوع الاجتماعي.
27. وجود آليات للرقابة والتدقيق على عدالة النوع الاجتماعي في مخرجات عملية التخطيط.
نظام الشراء
28. وجود لجان مجتمعية مشرفة على عملية تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطط التنموية.
29. وجود تنافسية عادلة على العطاءات لتنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة التنموية.
30. يتم اعتماد القوانين الفلسطينية ومن ضمنها اعتماد قانون الشراء العام في عمليات الشراء
تضارب المصالح
31. وجود إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح اثناء عملية التخطيط.
32. وجود إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح بين رئيس وأعضاء الهيئة المحلية والمشاركين اثناء عملية التخطيط.
33. وجود إجراءات واضحة لمنع تضارب المصالح بين موظفي الهيئة المحلية والمشاركين اثناء عملية التخطيط.